الألفاظ المخالفة للقياس الصرفي في معجم الصحاح للجوهري(ت٣٩٣هـ)-صورها وعللها

Violate Enunciations if the Morphological Measurement in Al_Sahah Al_Jawharis Dictionary (T393), Their Firms and Reasons

أ.م.د نبيلة شكـــر خـــورشيد المعاضيدي

Asst. Prof. Dr. Nabila Shukur Khorshid

جامعة كركوك/كلية التربية للعلوم الإنسانية

University of Kirkuk\ College of Department

E-mail: dr.nabilaalmaady@uokirkuk.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الصحاح، الجوهري، القياس، الصرف، مخالفة.

Keywords: Al_ Sahah, Al_Jawhari, Measurement, Morphology, Violation.

الملخص

القياس يمثل الجانب الذهني من عملية بناء الأصول والقواعد بعد السماع والرواية، لذلك نجد اللغة العربية لا تستغني عنه، ولا يكاد مؤلف يخلو منه، إذ لابد من اللجوء إليه لسن القوانين اللغوية. والالتزام بهذه القوانين والقواعد مبني على المشـــهور أو الأكثر اســـتعمالاً ولكن قد تأتي بعض الألفاظ على خلاف ما ثبت فيها عن العرف العربي الصـــــحيح، فتكون غير جارية على القانون الصـــرفي المســـتنبط من كلام العرب وقد تنبه العلماء إلى أنّ ما وصـــل إليهم من كلام العرب فيه ما خالف تلك القوانين المطردة والمقاييس، فدونوا ذلك في كتبهم تحت مســـمى(مخالفة القياس) ومخالفة القياس لا تعني عدم الفصاحة، ولكنه تعني المخالفة للمشهور من كلام العرب. وتعد هذه الظاهرة من الظواهر المهمة وهي واســـعة الحضـــور في الكتب الصـــرفية والمعجمات ومنها معجم الصـــحاح للجوهري الذي وقف على مخالفات للاســـتعمالات القياســـية فيه، وحاولنا استقصاءها وتفسير هذه المخالفات؛ لأنّه لا يترك القياس إلّا لعلة. وقد تضمن هذا البحث صور مخالفة القياس من زيادة أو حذف في الكلمة أو إبدال أو عدول عن الصيغة.

Abstract

Analogy represents the cognitive aspect of the process of building assets and rules after hearing and narration, so we find that the Arabic language considers it indispensable, and almost no book is devoid of it. It is necessary to resort to it to enact linguistic laws. Adopting tgese rules and laws is built upon the familiar or the most used of these rules, but some words may contrary to what was proven in them about the correct Arab custom,so they do not follow the morphological rule deduced from the speech of the Arabs. Scholars have noticed that what reached them from the speech of the Arabs contradicted those consistent laws and standards, so they wrote that in their books under the name (contradicting analogy) and the violation of analogy does not mean lack of eloquence, but it means the violation of the well-known from the speech of the Arabs. This phenomenon is considered as one of the important phenomena, it is spread in the books of morphology and dictionaries such as: Authentic dictionary of Al-Jawahiri who mentioned the contradictions to standards of use. We tried to elaborate these contradictions for analogy is not left only for a reason. This paper includes examples that contradict the analogy by adding or deleting in the word or replacing or reversing it formula.

المقدمة

الحمد لله الذي خلق فسـوّى، وقدّر فهدى، والصـلاة والسـلام سـيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ثم أمَّا بعد...

فتعدّ اللغة العربية من أوسـع اللغات وأثراها، وأغزرها ألفاظاً، وذلك لاتسـاع العرب في تصـريف ألفاظها، وتعدد لهجاتها، ولذا كان الاحتكام إلى القياس لسن القوانين اللغوية المستنبطة من كلام العرب، بحيث يدل التركيب وظاهر اللفظ على المعنى المراد، وقد يخرج عن القاعدة التي وصفها النحاة، ويعدل الكلام عن طريقتهم إلى طريقة أخرى على خلاف ما يقتضيه الأصل ويفرضـه القياس، وقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على ما لم يجرِ على سنن لغتهم، فكان عنوان البحث(الألفاظ المخالفة للقياس الصرفي في معجم الصحاح للجوهري(ت٣٩٣هـ)-صورها وعللها)، وقد وقع الاختيار على معجم الصـحاح؛ لأنّه من المعاجم اللغوية الشـهيرة التي لا يستغنى عنه فضـلاً عن استحضـار الجوهري الكثير من صـور مخالفة القياس الصـرفي ودعمها ببعض الآثار المنثورة والمنظومة والأمثال العربية مما رفع اللبس عن كثير من الألفاظ ووضـح دلالتها. ومن صـور مخالفة الكلمة القياس الصـرفي في الصـحاح المخالفة بالزيادة أو الحذف في الكلمة أو الإبدال أو العدول عن الأصـل. وقد اقتضـت طبيعة البحث أن يكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، تناولنا في التمهيد مفهوم مخالفة القياس والمصطلحات المرادفة لها، وجاء المبحث الأول لدراسـة مظاهر مخالفة القياس في الجمع، وأمّا المبحث الثاني فقد تناولنا فيه مخالفة القياس في النسـب وتناولنا في المبحث الثالث مخالفة القياس في المتفرقات كمخالفة القياس في المصـادر والأفعال والمشـتقات والتصـغير وبعدها خاتمة لخصـنا فيها ما وصـلَ إليه البحث من نتائج.

والله سبحانه أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه، ويجنبني الزلل والوهم، وأن ويوفقني للصواب، إنّه سبحانه أكرم مسؤول، وأعظم مأمول، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد: مخالفة القياس والمصطلحات المرادفة لها

القياس لغة التقدير، يقال: "قسـتُ الشـيء بالشـيء أقيسـه قيسـاً وقياسـاً، وقايسْـتُ بين الشـيئين أي: قدّرتُ بينهما"[١].وأمّا في الاصـطلاح فهو "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصـل، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصـل بجامع"[٢].وعلم الصـرف قائم على القياس، قال ابن جني: "وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصـل إلى ذلك إلّا من طريق التصـريف؛ وذلك نحو قولهم: إنّ المضـارع من فَعُل لا يجيء إلّا على يَفْعُل بضـم العين، ألا ترى أنّك لو سمعت إنساناً يقول: كرُم يكرَم بفتح الراء من المضـارع، لقضـيت بأنّه تارك لكلام العرب، سمعتهم يقولون: يكرم أو لم تسمعهم؛ لأنّك إذا صح عندك أنّ العين مضمومة من الماضي قضيت بأنّها مضمومة في

المضارع أيضاً قياساً على ما جاء. ولم تحتج الى السماع في هذا ونحوه، وإن كان السماع أيضاً مما يشهد بصحة قياسك"[٣].

والقياس هو الأساس الذي نبني عليه القواعد والأحكام العامة للغة، فقواعد اللغة وأحكامها ليست في الحقيقة سوى مقاييس وضعت على أساس نسب معينة من الاستعمال الصائب. وللقياس فائدة عظيمة تغني المتكلم عن سماع كل ما قالته العرب، والنحويون والصرفيون أكثر ميلاً إلى القياس القائم على الملاحظة لأوجه التشابه والتماثل بين ما تعلمناه وما نراه أو نسمعه لأول مرة، حتى صار بإمكانهم صوغ المضارع وأسماء الفاعلين والمصادر وغيرها متبعين قياس الكلمات والتراكيب على نظائرها، ويمكن أن نستشف أهمية القياس من كلام أبي علي النحوي: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"[٤].وفي السياق نفسه قال ابن جني: "مسألة واحدة في القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"[٥].فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة بحيث يكون وسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، ولا يحتاج إلى مراجعة كتب اللغة والدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها للوثوق من صحة عربيتها[٦].ولكن قد تأتي بعض الألفاظ على خلاف ما ثبت في نظائرها عن العرف العربي الصحيح، فتكون غير جارية على القانون الصرفي المستنبط من كلام العرب وقد تنبه العلماء إلى أنّ ما وصل إليهم من كلام العرب فيه ما خالف تلك القوانين المطردة والمقاييس، فدونوا ذلك في كتبهم تحت مسمى(مخالفة القياس) وهي "أن تكون الكلمة على خلاف القوانين المستنبطة من تتبع مفردات ألفاظهم الموضوعة، أو ما هو في حكمها"[٧].ومخالفة القياس لا تعني عدم الفصاحة، ولكنها تعني المخالفة للمشهور من كلام العرب قال ابن جني: "الاطراد هو التتابع والاستمرار، والشذوذ التفرق والتفرد، فجعل أهل العلم علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذاً"[٨].

وتعدّ ظاهرة مخالفة القياس والقوانين من الظواهر الغامضة والمهمة لكنها واسعة الحضور في الكتب الصرفية والمعجمات ومنها معجم الصحاح للجوهري الذي وقف على مخالفات للاستعمالات القياسية فيه، وقد حاولنا استقصاء هذه المخالفات وتفسيرها؛ لأنّه لا يُترك القياس إلّا لعلة. وقد عبّر الجوهري عن هذه الظاهرة بمصطلح آخر، وهو الشاذ شأنه في ذلك شأن باقي العلماء ولا بدّ من الوقوف على هذا المصطلح ومفهومه وعلاقته. بمخالفة القياس بغية تأصيله في دلالاته السياقية.

الشاذ في اللغة اسم فاعل من شذّ يشذّ بمعنى المنفرد، أو الخارج عن الجماعة عند الجمهور، ومن ذلك قولهم: شذّ الرجلُ من أصحابهِ بمعنى انفرد عنهم[٩].وقال ابن جني: "وأمّا

مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد"[١٠].وقالوا: شذّ الشيء يشُذُّ بضم الشين وكسرها شذوذاً، إذا انفرد وتفرق[١١].وذكر الجوهري في مادة(ندر)"ندر الشيء يندر ندوراً سقط وشذّ ومنه النوادر"[١٢].وكأنّ النادر مرادف للشاذّ. والحقيقة أنّ الشاذ يكون في كلام العرب كثيراً لكن بخلاف القياس، والنادر يكون وجوده قليلاً لكن يكون على القياس[١٣].أمّا معنى الشـاذّ اصـطلاحاً فيدور حول مخالفة القياس أو القاعدة، يقول الجرجاني: "الشـاذ ما يكون مخالفاً للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[١٤].وقال الدسوقي: "والشاذّ ما خالف القياس"[١٥].والوصف بالشذوذ يعود غالباً إلى مخالفة القياس، وإن نطق به العربي الفصـيح. وهذا يحفظ ولا يقاس عليه وهذا يحفظ لقواعد العربية صـحتها، وسـلامتها، واطرادها. وقد قسّـم العلماء الشـاذ على شـاذ مقبول وشـاذ مردود، أمّا الشاذ المقبول فهو الذي يجيء على خلاف القياس ويقبل عند الفصحاء والبلغاء. وأمّا الشـاذ المردود فهو الذي يجيء على خلاف القياس ولا يقبل عند الفصـحاء والبلغاء[١٦].والشـاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

المبحث الأول: مخالفة القياس في الجمع

قال الجوهري: "الأرض مؤنثة، وهي اسم جنس...وقد تجمع على أُرُوض. وزعم أبو الخطاب أَنّهم يقولون أرض وآراضٍ مثل أهل وآهال. والأراضـي أيضـاً على غير قياس، كأنَّهم جمعوا آرضاً"[١٧].

الأرضُ، اسـمُ جِنْسٍ مؤنث لا يعقل، أو جَمْعٌ بِلا واحِدٍ. وجمعوها على أَرْضَـات وأَرَضَـات(جمع مؤنث) وأَرْضُـونَ وأَرَضُـونَ(ملحق بجمع المذكر) وأُرُوض وآراض(جمع تكسير)، وأراضٍ على غير قياس[١٨]، كما جمعت أيضـاً(أَهْل)على(أهالٍ)، و(لَيْل)على(ليالٍ) على غير قياس.

ورد في جمع(أرض):أَرَضـون، قال سـيبويه:"وسـألت الخليل عن قول العرب: أَرْض وأَرَضـات؟ فقال: لما كانت مؤنثة وجمعت بالتاء ثقّلت كما ثقّلت طَلَحات وصَـفَحات. قلت: فلمَ جُمِعت بالواو والنون؟ قال: شُـبّهت بالسـنين ونحوها من بنات الحرفين لأنَّها مؤنثة كما أنّ سـنة مؤنثة، ولأنّ الجمع بالتاء أقل والجمع بالواو والنون أعم"[١٩].

وقيل إنَّ الهاء مقدرة في أَرض فكانَ أَصلها أَرْضَـة، ولأَجل تقدير هذه الهاء جمعت بالواو والنُّون على وجه التعويض لها عَمَّا حذف منها على غرار جمع عِضـة: عِضُـون، وفتحت الرَّاء في الجمع لتؤذن الفتحة بأَن أصـل جمعها أَرَضـات، كما يُقَال: نَخْلَة ونَخَلات. وقيل: بل فتحت ليدخلها ضـرب من التَّغيير كما كسـرت السِّـين في جمع سَـنَة، فقيل: سِـنُون[٢٠].وأمّا جمعهم إيّاه على(أراضٍ) فهو على غير قِياسٍ؛ لأنّ الأرض ثلاثية، والثلاثي لا يجمع على(فَعَالٍ)([٢١]).

وقيل إنّه جمع (أَرْضَـــاة) على وزن (فَعْلَاة) وهو مقيس في(فَعَالٍ) كَمَوْماة مَوَامٍ، قال الرضي: "وكذا قياس الأراضي أن يكون جمع أَرْضَاة"[٢٢].وكذا قياس لَيَالٍ أن يكون جمع (لَيْلاة)، وقياس(أهالٍ) أن يكون جمع أَهْلَاة[٢٣].وقد أشـار ابن جني إلى أنّهم اسـتغنوا بـــ(أهل، وليل، وأرض)عن (أَهْلَاة، ولَيْلاة، وأَرْضَـــاة)ولهذا جمعوها على(أهالٍ، وليالٍ، وأراضٍ)[٢٤].ويظهر أنّهم غلبوا الأصـل المهمل في هذه الجموع على الفرع المسـتعمل. أمّا ما ذهب إليه الجوهري من أنّ (الأراضـــي) جمع (آرض) ففيه نظر؛ لأنّ القياس في جمع(آرض) أَوَارِض قال رضـــي الدين الأسترآباذي:" قياس فَاعِلَ- بفتح العين وكسرها - في الاسم(فَوَاعِل) قياساً لا ينكسر "[٢٥].

قال الجوهري: "والإهابُ: الجِلدُ ما لم يُدْبَغ، والجمعُ أَهَبٌ على غير قياس...وقد قالوا أُهُب بالضم، وهو قياس"[٢٦].

يطرد بناء(فُعُل) جمع الكثرة فيما كان اسـماً رباعياً صـحيحاً، قبل آخره حرف مد، مذكراً كان أم مؤنثاً، ويشـترط فيه عدم التضـعيف ومنه جمع إهاب على: أُهُب، قال الفيومي: "الْإِهَابُ الْجِلْدُ قَبْلَ أَنْ يُدْبَغَ وَبَعْضُـــهُمْ يَقُولُ الْإِهَابُ الْجِلْدُ وَهَذَا الْإِطْلَاقُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَيَّدَهُ الْأَكْثَرُ فَإِنَّ قَوْلَهُ - عَلَيْهِ الصَّـلَاةُ وَالسَّـلَامُ - «أَيُّمَا إهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ»[٢٧] يَدُلُّ عَلَيْهِ وَالْجَمْعُ أُهُبٌ بِضَـمَّتَيْنِ عَلَى الْقِيَاسِ مِثْلُ كِتَابٍ وَكُتُبٍ"[٢٨].وجُمِع على(أَهَب)قال ابن دريد: "الإهاب: الْجلد قبل أَن يُدبغ، والجمع أَهَب"[٢٩].وقد حصر ابن دريد ما ورد جمعه على (فَعَل)في أربعة أحرف، قال:" ولم يجِئ فَعيل وفِعال على فَعَل إِلَّا أَربعة أحرف: أَدِيم وأَدم، وأفيق وأَفَق، وَهُوَ الْأَدِيم أَيْضـاً، وإهاب وأَهَب، وعَمود وعِماد وعَمَد"[٣٠].و(أَهَب)عند سـيبويه اسم للجمع وليس بجمع، لأَنّ فَعَلاً ليس مِمَّا يكسـر عَلَيْهِ فِعالٌ[٣١].وجمع(إهاب)عند النووي أَهَبٌ بِفَتْحِ الهمزة والهاء وبضـــمهما، وهما لغتان عنده والأرجح الضم[٣٢].

قال الجوهري: "الباطِلُ: ضدّ الحق، والجمع أَباطيلُ على غير قياس، كأنهم جمعوا إبطيلا"[٣٣]. **وقال: "والقَطيعُ: الطائفةُ من البقر والغنم، والجمع أقاطيعُ على غير قياس، كأنهم جمعوا إقطيعاً"**[٣٤].**وقال: "والعَروضُ أيضاً: اسمُ الجزء الذي فيه آخر النصف الأول من البيت، ويجمع على أعاريضَ على غير قياس، كأنَّهم جمعوا إعْرِيضاً، وإن شئت جمعته على أَعارِضَ"**[٣٥].

اختلف العلماء في هذه الجموع التي ليس لها مفرد مقيس من لفظها فمذهب سـيبويه أنّها جموع لواحد مهمل اســتغني بها عن جمع المســتعمل، إذ قال: "فمن ذلك قولهم: رهط وأراهط، كأنَّهم كســروا أرْهُط. ومن ذلك باطل وإبطيل لأنّ ذا ليس بناء باطل ونحوه إذا كســرته، فكأنّه كسرت عليه أباطيل وإبطال. ومثل ذلك: كراع وأكارع؛ لأنَّ ذا ليس من أبنية فعال إذا كسر بزيادة أو بغير زيادة، فكأنّه كســر عليه أكْرُع. ومثل ذلك حديث وأحاديث، وعروض وأعاريض، وقطيع وأقاطيع؛ لأنّ هذا لو كســرته إذ كانت عدة حروفه أربعة أحرف بالزيادة التي فيها لكانت فعائل؛

ولم تكن لتدخل زيادة تكون في أول الكلمة...ومثل: أهل وأهالٍ، وليلة وليالٍ: جمع أهل وليل"[٣٦].وذهب الليث إلى أنّ جمع(باطل) القياسي هو (بواطل) أمّا (أباطيل)فجمع (أبطولة)[٣٧].ونُقِل عن ابن جني أنّ اللفظ تغير إلى هيئة أخرى، ثم جُمِعَ جمع تكسير قال أبو حيان: "وزعم ابن جني أن الاسم بعينه يغير إلى هيئة أخرى، وحينئذ يكسر فيرى في(أباطيل)أن الاسم غير إلى إبطيل، أو أبطول، ثم كسر، وكذلك سائر الباب، فأما الليالي والأظافير، فالمستعمل المشهور ليلة وظفر وسمع ليلاة وأظفور، وكأنّ هذين الجمعين جاءا على القليل غير المشهور"[٣٨].

وذهب رضي الدين الأسترآباذي إلى أنّ هذه جموع لفظاً ومعنى، ولها آحاد من لفظها، إلا أنّها جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه الجموع فأراهط جمع رَهْط، وكان ينبغي أن يكون جمع أرْهُطٍ، وأباطيل: جمع باطل، والقياس بواطل، وأحاديث: جمع حديث وأعاريض: جمع عروض، وأقاطيع جمع قطيع، وأهَالٍ: جمع أهل، وقياسه أن يكون جمع أهْلاَة، وكذا قياس لَيَال أن يكون جمع لَيْلاة[٣٩].والذي نراه أنّ العرب غلبوا المفرد المهمل(إبطيل أو إبطالة أو أبطولة) ليجمع على(أباطيل) على (باطل) المستعمل، لأنّ باطل وإبطالة وأبطولة بمعنى واحد[٤٠].

قال الجوهري:"البَلَصوص: طائرٌ، والجمع البَلَنْصى على غير قياس. قال سيبويه: النون زائدة، لأنّك تقول للواحد البلصوص"[٤١].

البَلَنْصى اسم جمع عند سيبويه والنون زائدة لأنّك تقول للواحد البلصوص [٤٢]، وجمع عند الجوهري.وقيل إنّ البَلَنْصى واحد والجمع البَلَصوص[٤٣]، وقيل: البَلَصوص الذكر، والأنثى البَلَنْصى، وقيل العكس[٤٤].وعن ابن عباد أنّ جمعه بَلاَصِيٌّ، بتَشْدِيدِ الْيَاء وحذف النون[٤٥].وقياس جمع البلصوص بلاصيص، كما يقول في زَرْجُون زَرَاجِين. وقياس جمع(البَلَنْصي) إذا كان واحداً ثم كسر أن يقال في جمعه: بلانِص، كما يقال في جمع قَرَنْبى:قَرَانِب. والراجح لدينا ما ذهب إليه سيبويه من أنّ البَلَنْصى اسم جمع؛ لأنّ(فَعَلُول)و(فَعَنْلَى) ليسا من أبنية الجموع.

قال الجوهري: "شيء جيّد على فَيْعِل، والجمع جِيادٌ وجَيائِدُ بالهمز على غير قياس. وقالوا: إنّما جمعت العرب الجيّد والسيّد على جيائد وسيائد بالهمز على غير قياس، لأنّ جمع فَيْعِل فَيَاعِل بلا همز"[٤٦].

الجيّد نقيض الرديء، والجمع جِيَاد على القياس، قال الزمخشري: "فَيْعل يكسر على أَفْعَال وفِعَال وأَفْعِلاء، نحو أَمْوَات وجِيَاد وأَنْبِياء"[٤٧]. وجيادات جمع الجمع[٤٨].وتجمع(فَيْعل) قياساً على(فَيَاعِل)أيضاً ولكن العرب جمعت الجيّد على جَيَائِد، بالهمز على غير قياس، لأنّ

جمع (فَيْعل)(فَيَاعِل) بلا همز على(جياوِد)؛لأنّ الواو في المفرد أصلية(جيّد أصلها جَيْود)من جاد يَجُود[٤٩].وموجب الإعلال عند الصرفيين هو استثقال حرفي علة بينهما ألف

قال الجوهري:"والحديث: الخبرُ...ويُجمَعُ على أحاديثَ على غير قياس. قال الفراء: نُرَى أنّ واحد الأحاديث أُحْدوثَةٌ، ثم جعلوه جمعا للحديث"[٥٠].

الأحاديث عند سيبويه جمع لواحد لم ينطق به[٥١]؛وذلك لأنّ قياس جمع (حديث): حدائث ولم تكن لتدخل زيادة في أول الكلمة فضلاً عن أنّه لم يتم جمع (جدول) ونحوه إلا على ما يجمع عليه بنات الأربعة فكذلك (حديث) إذا جمع بالزيادة لا تدخله زيادة[٥٢].ونُسِب الى الفراء أنّ واحد الأحاديث(أحدوثة)، ثم جعلوه جمعاً للحديث، لأنّهم لم يقولوا أحدوثة النبي[٥٣].وهو اسم جمع عند الزمخشري، إذ قال:"وهو اسم جمع للحديث وليس بجمع أحدوثة"[٥٤].وهو ليس باسم جمع عند أبي حيان بل جمع تكسير لحديث على غير القياس كأباطيل. ولم يأتِ اسم جمع على هذا الوزن فضلاً عن أنّهم اشترطوا في اسم الجمع أن لا يكون على وزن يختص بالجمع كمفاعيل[٥٥].وأحاديث عند ابن الشجري جمع على غير القياس، قال: "وأحاديث كأنّه جمع إحداث، كإعصار وأعاصير، ولا يجوز أن يكون أحاديث جمع أحدوثة، كأغلوطة وأغاليط، لأنّهم قد قالوا :حديث النبي، وأحاديث النبي(صلّى الله عليه وسلّم)، ولم يقولوا أحدوثة النبيّ"[٥٦].لأنّ(الأحدوثة)عند بعضهم لا تستعمل إلّا في الشر، والمصائب والدواهي وبمعنى الشيء الضعيف الأرذل وحاشا النبيّ(صلّى الله عليه وسلّم))عن مثله[٥٧]، وذهب بعضهم إلى أنّها بمعنى ما لا فائدة فيه، ولا صحة له كأخبار الغزل ونحوها من الأكاذيب[٥٨]، وقيل إنّها بمعنى ما يتحدث به الناس على جهة الغرابة والتعجب[٥٩].في حين استعملها ابن السكيت في الخير، قال: "ويقال: انتشر في الناس أُحْدُوثَةٌ حَسَنة"[٦٠].ونص الزمخشري على أنّها تستعمل في الخير والشر[٦١].

ويبدو لنا أنّهم جمعوا حديثاً على أحاديث على غير قياس استغناء بهذا الجمع عن غيره من الجمع القياسي كالحدائث والحُدُث وأحْدِثة.

قال الجوهري:"الحَظُّ: النصيبُ والجَدُّ، وجمع القلّة أَحُظٌّ، والكثير حُظوظٌ وأَحاظٍ على غير قياس، كأنَّه جمع أَحْظٍ"[٦٢].

ذهب ابن قتيبة إلى أنّ(أحاظٍ) جمع(حظّ) على غير القياس، قال: "الحَظُّ جمعه حُظوظٌ وأَحُظٌّ على القياس، وأَحظٍ وأَحاظٍ على غير قياسٍ"[٦٣].و(أحاظٍ)جمع (أحظٍ)عند الزمخشري[٦٤].

ونُسِب لابن الْأَنْبَارِي أيضاً أنّ(أَحاظٍ) جمع للجمع، أي أنّه جمع (أَحْظٍ)وهو جمع (الحِظَى)[٦٥].ومعروف أنّ (أحاظٍ) على وزن(أفاعل)ويُجمع على هذا الوزن ما كان مفرده على وزن أفْعُل نحو: أيدٍ وأيادٍ، و(أفْعُل)من أبنية جموع القلة[٦٦].وممّا يُعضّد كونه جمعاً للجمع قول

ابن منظور:"وقوله أحاظٍ على غير قياس وهم منه بل أحاظٍ جمع أحظٍ، وأصـــله أحظظ، فقلبت الظاء الثانية ياء فصارت أحظٍ، ثم جمعت على أحاظ"(٦٧).في حين ذهب أبو علي القالي إلى أنّ أحـاظ جمع الحِظَى في الكثير بقولـهِ: "ويقـال في جمع الحِظَى أحظ, وفى الجمع الكثير أحاظ"(٦٨).ونســـب الزبيدي إلى ابن جني أنّ(أحاظٍ) قد يكون جمعاً لحظاظ(٦٩).ويمكن القول إنّ(أحاظٍ)جمع قياسـي لـــــ(أحظٍ)جمع(حظّ)على لغة من يبدل من أحد الحرفين المثلين ياء نحو قولهم: قَصـــيْتُ أَظْفَاري، أي قَصَـــصْـــتُها. فكأنّهم توهموا أنّ الظاء في حظ تبدل ياءاً فصـــار مثل ظبي فقيل في جمعه أحظٍ، كما يقال: أظبٍ.

قال الجوهري:"آل حم ديباجُ القرآن. قال الفراء: إنّما هو كقولك: آلُ فلانٍ، كأنّه نَسَـــبَ السُـــوَرَ كلّها إلى حم...وأمّا قول العامـة الحواميم، فليس من كلام العرب. وقال أبو عبيدة: الحَوَاميمُ: سُوَرٌ في القرآن، على غير القياس"(٧٠).

الحواميم سور في القرآن، على غير قياس، والأولى أن تجمع بذوات الحواميم اسم للسور المشـتركة في الافتتاح بالحرفين (حم)، وهي سـبع سـور مكية وهي: غافر، وفصـلت، والشـورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف(٧١).اختلف العلماء في جمع(حم) فقيل: آل حم، حواميم، حاميمات، ذوات حم.

و(حواميم) جمع تكسير على وزن(فَعَالِيل)لأنّ مفرده على وزن(فَاعِيل)(حاميم)اسم مركب من اســمي حرفين، فصـــار كالأوزان الأعجمية مثل: قابيل، وراحيل وما هو بأعجمي؛ لأنّه وزن عارض لا يعتد به قال ابن الجوزي:"فمن قال: وقع في آل حاميم، جعل حاميم اســماً لكلّهنّ ومن قال:وقع في الحواميم، جعل(حم)كأنّه حرف واحد بمنزلة قابيل وهابيل"(٧٢).وذهب الجوهري وغيره ممن ســـبقوه الى أنّه جمع مخالف للقياس وأنكره الجواليقي والحريري وابن الجوزي وقالوا لا يقال ذلك بل يقال آل حم قال ابن الجوزي:"قرأت على شيخنا أبي منصور اللغوي قال: من الخطأ أن تقول: قرأت الحواميم، وليس من كلام العرب، والصّـــواب أن تقول: قرأت آل حاميم. وفي حديث ابن مســـعود:(إذا وقعت في آل حم وقعت في روضـــات دمثات)..."(٧٣).وقال الحريري: "قَرَأت الحواميم والطواســين وَوجه الكلام فيهما أَن يُقَال: قَرَأت آل حم وَآل طس، كما قالَ ابن مســعود رَحمَه الله: آل حم ديباج القرآن"(٧٤).وممّا ورد عن ابن خالويه أنّه قال: "الحواميم ليس من كلام العرب، إنّما هو من كلام الصبيان، تقول: تعلمنا الحواميم، وإنّما يقال : آل حاميم..."(٧٥).

وذكر ابن قتيبة (الحواميم) فقال: "وقد يجعل حم اسماً للسورة، ويدخله الإعراب ولا يصرف. ومن قال هذا قال في الجميع: الحواميم كما يقال: طس والطواسـين"(٧٦).وأجازها بعضـــهم لورودها في أحاديث عدة منها ما أخرجه ابْن مرْدَوَيْه عَن أنس بن مَالك رَضِـــي الله عَنهُ: سَـمِعت رَسُـول الله صـلى الله عَلَيْهِ وَسـلم يَقُول:(إن الله أَعْطَانِي السَّـبع مَكَان التَّوْرَاة وَأَعْطَانِي الراآت إِلَى الطواسـين

مَكَان الْإِنْجِيل وَأَعْطَانِي مَا بَين الطواسين إِلَى الحواميم مَكَان الزبُور وفضلني بالحواميم والمفصل مَا قرأهن نَبِي قبلي)[٧٧].وَأخرج أَبُو عبيد وَابْن الضـريس وَابْن الْمُنْذر وَالْحَاكِم وَالْبَيْهَقِيّ فِي شـعب الإيمـان عن ابن مسـعود رَضِـي الله عنـهُ قـال:(الحواميم ديبـاج القرآن)[٧٨] وغيرهـا من الأحاديث[٧٩].وقد ثبتَ أَنَّهُمْ جمعوا(حم) على(حَوَامِيم) وأنشد أبو عبيدة أبياتاً لم يُسَمِّ قائلها:

حلفت بالسبع اللواتي طوّلت ... وبمئين بعدهـا قد امئيت
وبمـثان ثنّـيت فكـرّرت ... وبالطواسيم التـي قد ثلثّت
وبالحواميم اللواتى سبّعت ... وبالمفصّل اللواتى فصّلت[٨٠]

وقال السمين الحلبي:"فإنْ صحت هذه الأحاديث فهي الفصل في ذلك"[٨١].والراجح لدينا جواز جمعها على حواميم عندما يراد بها أسماء السور؛ لورود استعماله في كلام العرب، وفصيح أشعارهم.

قال الجوهري: "الحاجَةُ معروفة، والجمع حاجٌ وحاجاتٌ وحِوَجٌ، وحَوائجُ على غير قياس، كأنهم جمعوا حائجة. وكان الأصـمعي يُنْكِرُهُ ويقول: هو مُوَلَّدٌ. وإنّما أنكره لخروجه عن القياس، وإلاّ فهو كثيرٌ في كلام العرب..."[٨٢].

الحـاجَـةُ المـأربـة ومنـه قَولـه تَعَـالَى:﴿وَلِتَبْلُغُواْ عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ﴾ [غـافر: ٨٠][٨٣].والحاجة على وزن(فَعْلَة)، وقياسـها أن تجمع في القلة بالألف والتاء، وفي الكثرة أن تحذف التاء، فتجمع على حاج[٨٤].وذهب ابن السـكيت إلى أنّ حاجة تجمع على حاجات، وحوائج، وحاج، وحِوَج[٨٥].وأنكر الحريري جمعها على(حَوائِج)قائلاً: "وَيَقُولُونَ فِي جمع حَاجَة: حوائج، فيوهمون فِيهِ...وَالصَّـوَاب أَن يجمع فِي أقل الْعدَد على حاجات...وأَن يجمع في أَكثر العدد على حَاج، مثل هَامَة وهَام"[٨٦].

ويرى ابن دريد أنّ الحائجة والحوجاء والحَاجة بِمَعْنى وَاحِد. وعَلى هَذِه اللُّغَة قيل حوائج فِي معنى حَاجَة[٨٧].واختلف العلماء في ذلك فذهب الخليل والأزهري إلى أنّ(حَوائِج) في الأصل جمع(حائجة)على القياس، ثم خففوها إلى(حاجة) وذلك بحذف الياء، فلما جمعوها ردوا إليها ما حذفوا منها، فقالوا: حاجة مخففة من(حَائِجَة) لأنّهم كثيراً ما يستعملون الفروع ويهجرون الأصول تخفيفاً, والدليل جمعهم إيّاها على (حَوائج)[٨٨]، وممّا يعزز هذا الرأي ما رُوِي عن أبي عَمْرو: في نفسـي مِنْهُ حاجة وحَائِجة وحَوْجاء[٨٩].وذهب الخفاجي إلى أنّ(حَائِجَة)مسـموعة من العرب كحاجة، كما حكاه الأصمعي، إلّا أنّ المشهور حاجة، واستعمال حائجة نادر جداً[٩٠].

ورفض الأصـمعي والمبرد جمعها على(حَوَائِج) فهي عندهما ليس من كلام العرب على كثرته على ألسُـن المولدين ولا قياس له؛ لمخالفتها للقياس لأنّ ما كان على مثال الحاجة مثل غارة وجارة لا يجمع على غَوَائِر وجَوَائِر، وقطع بذلك على أنّها مولدة غير فصيحة[٩١]. عـلـى أَنّ

الأَصمعي رجعَ عن هذا القول فيما حكى عنهُ ابن أَخيه والرِياشي وذكرا أنّ هذا شيئاً كان عرض له من غير بحث ولا نظر[٩٢].وقد تصدر للرد عليهما ابن بري الذي استشهد بكلام الأئمة الأعلام وأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم, وأشعارٍ رأى أنّها حجة من إنشاء العرب العرباء الذين هم رؤساء الكلام, كلها تشهد باستعمال لفظ الحوائج وشيوعه بينهم. ونجد صدى هذا الرأي عند الشيخ مصطفى الغلاييني الذي قال: "الحوائج صحيحة وفصيحة...وقد وردت في الشعر القديم، والمخضرم، والعصر الأول للعرب قبل الإسلام، فقد استعملها الشَّماخ، والأعشى، وأبو سلمة المحاربي، والفرزدق وغيرهم"[٩٣].

وذهب ابن بري إلى أنّ(حَوَائِج) يجوز أن يكون جمع(حوجاء) لغة في (الحاجة) وقِيَاسُها حَوَاجٍ مثل صَحارٍ ثمَّ قُدِّمت الياءُ على الجيمِ فصار حَوائِجَ، والمقلوبُ في كلامِ العربِ كثيرٌ[٩٤]. ومنهم من يقول أنّ(حَوائج)جمع(حائجة) لغة في الحاجة[٩٥]. وذكر أبو حيان أنّ(حَوائج) جمع (حائجة)، استغني به عن جمع حاجة على هذا الوزن[٩٦].وأقرّ محمد العدناني جمع(حاجة)على(حوائج)، فقال:"وخطّأ الأصمعي والحريري والمنذر من جمع حاجة على حوائج، وقالوا: إنّ الصواب هو حاجات، لأنّ القياس أن يكون مفرد حوائج(فَوَاعِل):حَائِجة(فَاعِلة)، ولكنها إن شذت في القياس، فإنّها لم تشذ في السماع، وقد أوردها التهذيب، والصحاح، والعين للخليل، واللسان، والتاج، والمصباح...وفي الألفاظ لابن السكيت باب اسمه باب الحوائج"[٩٧].

والرأي الراجح لدينا ثبوت جمع(حَاجَة)على(حَوَائِج) لورودها في كلام الفصحاء نثراً وشعراً وفي أحاديث النبي، وأَمّا جمع(حائجة)على(حَوَائِج) فهو قياس, إذ أنّ فَاعِلة تجمع على فَوَاعِل كما في الدواوين النحوية والصرفية، ولكنهم في المفرد يستعملون الحاجة غالباً تخفيفاً ويهجرون الحائجة.

قال الجوهري: "والذكر: العَضو، والجمع المَذاكيرُ على غير قياس، كأنهم فرقوا بين الذكر الذي هو الفَحْلَ وبين الذَكَرِ الذي هو العضْو، في الجمع. وقال الاخفش: هو من الجمع الذى ليس له واحد، مثل العباديد والاابابيل"[٩٨].

ذكر سيبويه رأي الخليل في أنّ مذاكير ليس جمع ذكر، إذ قال: "وزعم الخليل أن قولهم: ظريف وظروف لم يكسر على ظريف، كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر..."[٩٩]. وحمله سيبويه على الاستغناء، والاستغناء علة أصيلة في نظام اللغة العربية، أي كأنّهم استغنوا بذكر عن مذكار أو مذكير حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم ألبتة وعليه جاء مذاكير[١٠٠].واستنكر ابن دريد هذا الجمع قائلاً: "وذَكَرُ الإنسان قضيبه، فَأَمّا قولهم المذاكير فلا أَدْرِي ما واحدها، ولا تكاد العرب تتكلّم بها"[١٠١]. وذهب ابن سيده إلى أن مذاكير جمع ذَكَرٍ وليس بجمع له في الحقيقة وتقديره أَنَّهُ جمعُ مِذْكِيرٍ وإن كان غير مستعمل[١٠٢]. في حين ذهب الفيومي

إلى أنّ الذَّكَر العضـــو مِنْ الْحَيَوَانِ جمعهُ ذِكَرَة مثل عِنَبَةٍ وَمَذَاكِيرُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ(١٠٣).ويبدو أنّ علة تحقيق أمن اللبس بين الذكر بمعنى الفحل وبين الذكر الذي هو العضـــو، فجمعوا الذكر الفحل على ذكور وذكران وذكارة، والذكر بمعنى عضـــو التناســـل كان هو الداعي لتخصـــيص مذاكير جمعاً للذكر بمعنى عضو التناسل ليفرق بينه وبين ذكر ضد الأنثى وهو مذهب الجوهري.

قال الجوهري: "رجلٌ رَبْعَةٌ، أي مَرْبوعُ الخَلْقِ، لا طويلٌ ولا قصيرٌ. وامرأةٌ رَبْعَةٌ، وجمعها جميعاً رَبَعاتٌ بالتحريك، وهو شاذٌّ ; لأنَّ فَعْلَةً إذا كانت صفةً لا تحرك في الجمع. وإنّما تحرك إذا كانت اسماً ولم يكن موضع العين واو ولا ياء"(١٠٤).

ذهب خالد الأزهري إلى أنَّ "رَبَعات-بفتح الباء- في الأصل اسم ثم استعملت في الصفة، وهي جمع رَبْعة-بسـكونها- يوصـف به المذكر والمؤنث....واعتبار توهم الموصـوف كاعتبار نيته"(١٠٥).إذ لمح اسـميّة أصـليّة فيها، والقياس تسـكين الباء على(فَعْلات)مثل: نسـاء ضَـخْمات وعَبْلات؛ لأنّ الصـفة المحضـة لا يكون فيها إلَّا إسـكان العين وإنّما تحرك إذا كانت اسـماً(١٠٦)، وقال الفَرّاء إنّ من العرب من يقول: امرأةٌ رَبْعَةٌ، ونِســـوةٌ رَبْعَاتٌ فيجمع على ما يجمع عليه هذا الضَّـــرْب من الصّـــفة، وَكَذَلِكَ رجلٌ رَبْعَةٌ ورِجالٌ رَبْعُون، فيجعلُه كســائرِ النُّعوت(١٠٧).وذهب ابن سـيده إلى أنّ(رَبَعات)جمع رَبَعة بمعنى رَبْعة للمعتدل القامة(١٠٨)، وهو عند أبي حيان ضـرب من الاســـتغناء إذ قال: "والذي أذهب إليه أنّه اســـتغنى بجمع لَجَبة ورَبَعة المفتوحي العين عن جمع لَجْبة ورَبْعة الســـاكنيها"(١٠٩).والظاهر لدينا أنّهم قالوا(رَبَعات) بفتح الباء-وإن كان صـــفة-هو أنّ(رَبْعة)اسم في الأصل وقع على المذكر والمؤنث، فوصف به وعند الجمع جُمِعَ على الأصل.

قال الجوهري:"السَّـدّ بالفتح: واحد الأَسِـدَّة، وهى العيوب مثل العمى والصـم والبَكَم، جمع على غير قياس، وكان قياسه سُدُوداً..."(١١٠).

يطرد (أفْعِلَة)في كل اســم رباعي مذكر قبل آخره حرف مد، نحو: طعام وأطعمة، ويلتزم أيضـاً في(فَعَال)و(فِعَال)إذا كانت عينها ولامها من جنس واحد أو كانت لامهما حرف علة، نحو: بَتَات وأبتَّة، وزِمَام وأزمّة، وكِسَـــاء وأكســـية (١١١). وخرجت (السَّـــدّ) عن القياس فجُمِعت على (أسِدّة)؛ووجه مخالفته للقياس أنّ(سدّ)اسم ثلاثي، لم يستوفِ شروط (أفْعِلَة)، قال ابن سيده: "وسَدَاً والجمعُ أسِدَّةٌ وسُدودٌ فأمَّا سُدودٌ فعَلَى الغالِبِ وأمَّا أسِدَّةٌ فشاذّ"(١١٢).

قال الجوهري: "ومَسيلُ الماءِ: موضع سَيْلِهِ، والجمع مَسايِلُ، ويجمع أيضاً على مُسُلٍ وأَمْسِلَةٍ ومُسْـــلانٍ، على غير قياس، لأنّ مســـيلاً إنّما هو مَفْعِل، ومَفْعِل لا يجمع على ذلك، ولكنهم شبهوه بفعيل، كما قالوا: رغيف ورغف وأرغفة ورغفان"(١١٣).

اختلف العلماء في ميم (مسيل)على مذهبين، المذهب الأول قال بأصالته وهو فاء الكلمة، مشتق من الفعل: مَسَـل يَمْسُـل ويكون جمع(مَسِـيل) عندئذٍ: مُسُـل، وأَمْسِـلَة، ومُسْـلان، ليسـت مخالفة

للقياس قال الخليل: "مسل: المُسْلان، وواحدها مَسيلٌ: مسايل ماء ظاهر من الأرض"(١١٤).وقال السيوطي: "وأمّا مَسيل فذهب بعضهم في قولهم في جمعه: أمْسِلة إلى أنّه من باب الغَلَطِ، وذلك أنّه أُخذ من سال يسيل، وهذا عندنا غيرُ غلط، لأنّهم قد قالوا فيه مَسَل، وهذا يشهد بكون الميم فاء"(١١٥).أمّا المذهب الثاني فيرى بزيادة الميم في(مَسِيل) وأنّها ميم (مَفْعِل)وأنّ(مَسِيل) مشتقة من (سَال يَسِيل)، والقياس جمعها على: مَسَايل بغير همز، أمّا جمعها على أَمْسِلَة، ومُسْلان فعلى توهم أصالة الميم فيها، وهذا مخالف للقياس وهو رأي ابن دريد والجوهري وغيره(١١٦).وفي هذا السياق قال الأزهري: "المُسُل، وَالْوَاحد مَسِيل ويُجمَع مَسِيل المَاء مُسُلاً ومُسْلاناً. قلتُ: وَهَذَا عِنْدِي على توهُّم ثُبوت المِيم أصليَّةً فِي المَسيل، كَمَا جَمَعوا المكانَ أمكِنة، وَأَصله مَفْعَل من كَانَ"(١١٧). نستشف مما سبق أنّ جمع(مَسِيل) على (أَمْسِلَة) و(مُسْلان) و(مُسُل) ليس غلطاً، لوجود مادة(مسل)في اللغة العربية وهذا ما أكده الخليل وغيره، وتكون هذه الجموع على التوهم إن عددنا (مَسِيل) مشتقة من(سال يسيل).

قال الجوهري: "والشَمالُ الريحُ التي تهُبُّ من ناحية القطب...والجمع شمالات. وشمائل أيضاً على غير قياس، كأنَّهم جمعوا شِمَالة، مثل حِمَالة وحَمَائِل"(١١٨).

جمعوا الشَّمال على شَمَالاتَ وشمائل على غير القياس(١١٩)، وقد ذكر سيبويه هذا الجمع دون الإشارة الى قياسيته إذ قال: "شمالٌ وأشملٌ وقد كسرت على الزيادة التي فيها فقالوا: شمائل، كما قالوا في الرّسالة: رسائل"(١٢٠)، وقد عدّها ابن مالك من الجموع القياسية وذلك في سياق تحديده للأوزان التي تجمع على فعائل وهي عنده عشرة خمسة منها بالتاء، وخمسة بلا تاء. فالتي بالتاءهي: فَعَالة نحو: سحابة، وفِعَالة نحو: رسالة، وفُعَالة نحو: ذُؤابة، وفعولة نحو: حمولة، وفعيلة نحو: صحيفة. والتي بلا تاء هي:فَعَال نحو: شَمَال(ريح تهب من ناحية القطب)، وفِعَال نحو: شِمَال(خلاف اليمين)، وفُعَال نحو: عقاب، وفَعُول نحو: عجوز، وفعيل نحو: سعيد(علم امرأة)(١٢١).أمّا المحدثون فيعدونها قياسية قال مصطفى الغلاييني: "فَعَائِل...ويُجمعُ عليها شيئان الأول:اسمٌ مؤنثٌ، على أربعة أحرف، قبل آخره حرف مد زائد، سواء أكان تأنيثه بالعلامة كسحابة وسحائب...، أم كان مؤنثاً بلا علامة كشَمال بفتح الشين وشِمالٍ بكسرها وشمائل"(١٢٢). ويتبين من نص الجوهري أنّ جمع(شمال) على(شمائل)قد بُنِي على توهم صيغة(شِمَالة)، والراجح لدينا قياسية جمع(شمال)على(شمائل)، وهذا مذهب كثير من العلماء(١٢٣).

قال الجوهري: "والشَّوْل أيضاً: النوق التي خفَّ لبنها وارتفع ضَرعُها وأتى عليها من نِتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، الواحدة شائِلةٌ، وهو جمع على غير القياس"(١٢٤).

(الشَّوْل) جمع الواحدةُ: شائل عند الخليل و(شائلة)عند ابن دريد والأزهري والجوهري وابن سيده(١٢٥). وذهب الفيومي إلى أنّه شَائِلٌ بِغَيْرِ هَاءٍ لِأَنَّهُ وَصْفٌ مُخْتَصٌّ(١٢٦).والناقة الشائل بغير

هاء عند الأزهري "هي الَّتِي ضربَها الفَحْلُ فشالت بذَنَبها، أَي رفعته. تُرِي الفحلَ أنّها لاقح؛ وَذَلِكَ آيَة لِقَاحها"[١٢٧]. والقياس في جمعها(شُوَّل) كراكع ورُكَّع و(شوّال)[١٢٨]. و(الشَّوْل)عند الصبان اسم للجمع وليس بجمع؛ لأنّ(فَعْل) ليس من أَوزان الجموع[١٢٩]، وفي هذا السياق قال عباس حسن: "يدخل في اسم الجمع أيضاً ما نصيغه من لفظها ومعناها ولكنها ليست على أوزان جموع التكسير المعروفة...كراكب وركب، وصاحب وصحب. فقد قيل: إن صيغة (فَعْل) ليست من صيغ التكسير عند فريق من النحاة. أمّا عند غيره فيعدها من صيغ التكسير. بالرغم من هذا فإن مثل راكب وركب، وصاحب وصحب...أسماء جموع وليست جموع تكسير، لسبب آخر؛ هو أنّ كل صيغة تدل على معنى الجمع مع جواز أن تتساوى هي والواحد في الخبر، وفي النعت إذا احتاجت إلى خبر أو نعت ليست جمعاً، وإنّما هي: اسم جمع كركب وصحب، حيث تقول: الركب مسافر، وهذا ركب مسافر. كما تقول: الراكب مسافر، وهذا راكب مسافر"[١٣٠].

قال الجوهري: "والصُدَّادُ، بالضمّ والتشديد: دُوَيْبَّةٌ، وهي من جنس الجرذان. قال أبو زيد: هو في كلام قَيْسٍ سامٌّ أَبْرَصَ. والجمع صَدائد على غير قياسٍ"[١٣١].

الصُدَّادُ سام أبرص وقيل الوزغ وَالْجمع صدائد على وزن(فَعَائِل)على غير الْقيَاس؛ لأنّ (فَعَائِل)"يطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كانت المدة ألفاً أو ياء أو واواً، وسواء كان اسماً أو صفة. وسواء كان تأنيثه بالتاء كسحابة وسحائب...أو كان تأنيثه بالمعنى كشمال-بكسر الشين- مقابل يمين، وبفتحها:ريح تهب من ناحية القطب"[١٣٢].وجُمِع على صداديد أيضاً[١٣٣].

قال الجوهري: "ورجل طاهر الثياب، أي متنزّه. وثيابٌ طَهارى، على غير قياسٍ، كأنَّهم جمعوا طَهْرانَ"[١٣٤].

جُمِعَ طاهِر على (طهارى)على غير قياس؛ لأنّ (فَعَالى) يطرد جمعاً لاسم على فَعْلاء، أَو فِعْلى بِالْكَسْرِ، أو فَعْلى بِالْفَتْح، نحو: صحراء وصحارى، وذفرى وذفارى، وعلقى وعلاقى[١٣٥].وعدّه ابن سيده جمعاً نادراً، قال:"وَجمع الطاهِر أَطْهَارٌ وطَهَارَى، الْأَخِيرَة نادرة"[١٣٦].

قال الجوهري:"دُخَان النار معروف، والجمع دَوَاخِن، كما قالوا عُثَان وعَوَاثِن، على غير قياس"[١٣٧].

تجمع دُخَان على أَدْخِنَة ودِخْنَان وهما القياس، قال ناظر الجيش:" دُخَان قياسه في القلة: أَدْخِنَة، وفي الكثرة دِخْنَان، كغُرَاب وغِرْبَان..."[١٣٨].

أمّا جمعه على دَوَاخِن فعلى غير قياس عندهم[١٣٩]، لأنّ (فُعَال)ليس ممّا يجمع على(فَوَاعِل)، وممّا يؤيد مخالفته للقياس ما ذهب إليه ابن جني من أنّ الدواخن ليس جمع دُخَان إِنَّمَا هو جمع دَاخِنة، وهو منفذ يتَّخذ على المقلى والأتون وَنَحْوهمَا ليخرج مِنْهُ الدُّخان [١٤٠].وذهب ابن خالويه إلى أنّه" ليس في كلام العرب: فُعَال على فَوَاعِل إلّا حرفان: دُخَان ودَوَاخِن، وعُثَان وعَوَاثِن،

والعُثَـان أيضـــاً: الـدخـان والغبـار..."[١٤١].في حين ذهـب الكســـائي إلى صـــواب الجمع(دَوَاخِن)قال:"وتقول تأذيت بالدخان بتخفيف الخاء، قال الله تعالى:"يوم تأتي السـماء بدخان مبين"، فإذا جمعت قلت:رأيْتُ دَوَاخِن الحيّ، قال الكميت بن زيد الأسدي[١٤٢]:

وأَيْسَارٍ إذا الأبرامُ أَمْسوا لِغِشْيَانِ الدَّوَاخِنِ آلِفِينَا"

والحقيقة أنّه لا نســـتطيع تخطئة هذا الجمع؛ لورود الســـماع به ولكنه يحفظ ولا يقاس عليه حفاظاً على القاعدة العامة في الجمع على(فَوَاعِل) الذي يطرد في(فَاعِلة)اسماً أو وصفاً، و(فَوْعل، فَوْعلة)اســـماً، و(فَاعِل)اســـماً أو وصـــفاً لغير العاقل، و(فَاعِل)علماً لعاقل.عليه يمكن القول إنّ(دَوَاخِن) شاذ قياساً؛لأنّه خالف القواعد.

قال الجوهري: "العجف، بالتحريك: الهزال...وقد عَجِفَ، والأنثى عَجْفاءُ، والجمع عِجافٌ على غير قياس، لأنّ أفعل وفعلاء لا يجمع على فعال، ولكنهم بنوه على ســـمان. والعرب قد تبنى الشيء على ضده"[١٤٣]

جمعوا(أعجف وعَجْفاء)على عِجَاف.والقياس(عُجْف)نحو: أحمر حمراء حُمْر، لأنّ(فُعْل) جمعٌ لِما كان صفةً مشبهةً، على وزن(أفعلَ أو فَعْلاءَ).وبالحمل على النقيض فسّر النحاة جمع أعجف وعَجْفاءعلى(عِجَاف) حَمْلاً له على(سِـمان) لأنّه نقيضُـــه، ومِنْ دَأْبهم حَمْل النظير على النظير والنقيض على النقيض، قال الخليل: "رجل أَعْجَفُ وامرأةٌ عجفاء، وتجمع على عِجافٍ، ولا يجمعِ أَفْعَلُ على فِعالٍ غير هذا، رواية شاذة عن العرب حملوها على لفظ سِمانٍ"[١٤٤]. وألحق أبو حاتم به ألفاظاً أخرى قال ابن دريد: "وَهَذَا أحد مَا جَاءَ على أفعل وَالْجمع فِعَال: أعجف وعجاف. قَالَ أَبُو حَاتِم: ألحقوها بضـــدها فَقَالُوا:ســـمان وعجاف. وَقَالَ مرّة أُخْرَى: قد جَاءَت لَهَا نَظَائِر أعجف وعجاف وأبطح وبطاح وأجرب وجراب"[١٤٥].ونُسِـبَ لكراع أنّه لَا نَظِير لعَجْفاءَ وعِجاف إِلَّا قَوْلهم: حسناء وَحسان.وأنكر ابن سيده عليه هذا القول لأَنّهم قد كسروا بطحاء على بطاح، وبرقاء على براق[١٤٦].فســـقط قولهم: إنّه لا ثاني له، وذهب ابن خالويه إلى أنّه "ليس في كلام العرب: أفعل صـفة والجمع على فِعَال إلّا ثلاثة أحرف من الصـفات: أجرب وجِراب، وأعجَف وعجاف، وأبطح وبِطاح"[١٤٧].والحقيقة أنّ علة حمل(عِجَاف)على النقيض يدل على حســـن تصـــرف العربي في كلامه، ويتيح للمتكلم سعة في التعبير والاستعمال.

وقد يكون(عِجَاف) جمعاً لعَجِفة مؤنّث عَجِف زنة فَعِل بفتح الفاء وكسـر العين، أي ضـعيف هزيل، قال ابن ســـيده: "وَقد عَجِف، وعَجُف، فَهُوَ عَجِف وأعْجَف، وَالْأُنْثَى: عَ جْفاء، وعَجِف، بِ غَيْر هَاء. وَالْجمع مِنْهُمَا: عِجاف. وَقيل: هُوَ كَمَا قَالُوا أبْطح وبِطاح، وأجرب وجراب"[١٤٨]. ومنهم من حمل(عِجَاف)على نظيره(ضِـعَاف)المقيس أيضـاً في الجمع على(فِعَال)، وذلك بجامع الاشتراك في المعنى، قال الزبيدي: "ولَو قالَ بَنَوْه، على نِدِّه، أَي: مِثْلِه لَكَانَ أَقْربَ، وَهُوَ ضِعافٌ،

كَمَا مالَ إليه بَعضـــهم"[١٤٩] فعدل فيها عن القياس(عُجْف) إلى (عِجَاف) لعلة المشـــابهة، وربط الدكتور فاضـل السـامرائي مجيء هذا الجمع على(فِعَال)بالجانب المادي، فالعجاف ضـعف في الجانب الجسميّ، ولو كان في الجانب المعنوي لنقل إلى غير هذا البناء[١٥٠].

قال الجوهري: "الفَرْدُ: الوِتْرُ، والجمع أفْرادٌ وفُرادى على غير قياس، كأنَّه جمع فَردانَ"[١٥١].

فُرَادى جمع أو اســم جمع، ومن قال إنّه جمع فإنّما يريد في المعنى، ومعنى فُرادى: فرداً فرداً، فإذا قلت: جاءَ القومُ فُرَادى فمعناه واحداً واحداً .وقد اختلف في مفرده فهو عند ابن قتيبة جمع فَرْد وكـأنّـه جمع فَرْدَان[١٥٢]، وفَرَد أو فَرِدٌ أو فريـد أو فَرْدان عنـد الأزهري [١٥٣].وقيـل مفرده(فَرْد)على غير قياسٍ أو فَرْدَان فَرْدى مثل سُكَارَى في جمع سَكْرَانَ وسَكْرَى[١٥٤].ومنهم من حمله على تحقيق أمن اللبس فالفرد نِصْفُ الزَّوْجِ، والمُتَّحِدُ يجمع على(فِراد)، والفرد الوتر وهو مَنْ لا نظير له يجمع على أفْراد وفُرَادى، وقد اختلفت صـــورة الجمع تبعاً لاختلاف الدلالة[١٥٥]، وقيل هو اســم جمع؛ لأنَّ فَرْداً لا يجمع على فُرَادى. والراجح لدينا أنّه جمع؛ لأنّ وزنه (فُعَالى)، لذلك يكون مفرده فَرْدان كسَكْران سُكَارَى.

قال الجوهري:"وأفواه الأزقة والأنهار واحدتها فوّهة، بتشـــديد الواو. ويقال: اقعد على فُوَّهَةِ الطريق، والجمع أفْواهٌ على غير قياس"[١٥٦].

نُقِل عن الكســـائي أفْوَاه الأزقَّة، واحدتُها فُوَّهة، مثل حُمَّرة، وَلَا يُقَال: فَم[١٥٧].وتجمع فُوَّهة على فُوَّهات قياســاً وعلى أفْوَاه على غير القياس؛ لأنّ(أَفْعَال) جمعٌ للأســماء الثلاثية، على أي وزنٍ كانت[١٥٨].

قال الجوهري:"والقَرْيةُ معروفة، والجمع القُرى على غير قياس لأنّ ما كان على فَعْلة بفتح الفاء من المعتل فجمعه ممدود، مثل رَكْوة ورِكَاء، وظَبْية وظِباء. وجاء القرى مخالفاً لبابه لا يقاس عليه"[١٥٩].

القَرْيـة والقِرْيـة لغتـان، والمكســـورة يمـانيـة[١٦٠].وتجمع (القَرْيـة)على (قِرَاء)قيـاســـاً وعلى(قُرَى)على غير قياس، لأنّ (فُعَل)جمعٌ لشيئين: الأول اسمٌ على وزن (فُعْلة) كغُرْفةٍ وغُرَفٍ، والثاني: صـفةٌ على وزن(فُعْلى)مُؤَنث(أفعلَ) الذي للتفضـيل ككُبْرى وكُبَرٍ. قال المبرد: "فَأَمّا قَرْيَة وقُرَى فَلَيْسَ من هَذَا الْبَاب؛ لِأَنّ قُرَى(فُعَل) وَلَيْسَ على فُعْلة وفِعَال؛ لِأَنّ (فِعَالاً) في فَعْلة هُوَ الْبَاب؛ نَحْو: صَـحْفَة وصـحاف"[١٦١].وفي السـياق نفسـه قال ابن خالويه: "أجمع أهل النحو على أنّه ليس في كلام العرب: لقَرْيـة وقُرَى نظير، لأنّ ما كان على فَعْلَة من ذوات الواو والياء جمع بالمد كرَكْوة ورِكَاء، وشَـــكْوة وشِـــكَاء، إلا ثعلباً فإنّه زاد حرفاً آخر: نَزْوة ونُزى"[١٦٢].وكأنّهم جمعوا(فَعْلَة)على(فُعَل)حملاً على نظيرها وموافقاً ممّا جاء على وزن(فُعْلَة)قال السـيوطي:" وسُـمِع

وفاقاً في نحو قَرْيَة وقُرَى وحلية وحُلَى وبرة وبُرَى"[١٦٣]، أو لعلهم توهموا أنّ الفاء مضـــمومة في المفرد.

قال الجوهري:"القِشَعُ: الجلود اليابسة، الواحدةُ قَشْعٌ على غير قياس، لأنّ قياسه قَشْعة وقِشَع، مثل بَدْرة وبِدَر، إلا أنّه هكذا يقال"[١٦٤].

تجمع (قَشْع)على(قِشَع)على وزن (فِعَل)مخالفاً للقياس؛ لأنّ(فِعَل) يطرد في اسم تام على وزن(فِعْلَة)نحو: كِسْرة وكِسَر، بِدْعة وبِدَع، فِرْية وفِرَى[١٦٥].وقد أجاز الفراء أن يقاس على ذلك ما كان مفتوح الفاء ساكن العين، قال الشاطبي: "وقد قاس الفراء على هذا فأجاز أن يقال مثلاً في ضَرْبَة: ضِرَب، وفي صَحْفَةٍ: صِحَف"[١٦٦].واعترض الشاطبي عليه وعدّ هذا كله نادراً [١٦٧].

قال الجوهري: "القَفا مقصور مؤخّر العنق، يذكر ويؤنث...والجمع قِفِيّ على فُعُول، مثل عصا وعِصِيّ. ويجمع في القلة على أقفاء، مثل رحى وأرحاء. وقد جاء عنهم أقفية، وهو على غير قياس; لأنّه جمع الممدود، مثل سماء وأسمية"[١٦٨].

جمعَ سيبويه (رَحَى) على(أَرْحَاء) و(قَفَا) على (أَقْفَاء) قائلاً: "رَحَى وأَرْحَاء فلم يكسروها على غير ذلك"[١٦٩]. وهذا يعني أنّ جمعهما على (أَرْحية) و(أَقْفِية) مخالفة للقياس، وعدّ الأزهري(أَقْفِية)خطأ قال: "وَجمع الْقَفَا أَقْفَاءٌ وَمن قَالَ أَقْفِيَةٌ فقد أَخطَأ"[١٧٠]؛ لأنّ(قفا)ثلاثية، والثلاثية على اختلاف صيغها تجمع على (أَفْعَال)لا على (أَفْعِلة)، و(فعَال)على اختلاف حركة فائه يجمع على (أَفْعِلة). وهو جمع شاذ عند ابن دريد، قال:"ويُجمع فَعَل على أَفْعِلة، وَهُوَ شاذّ فِي المعتل، أجَازه النحويون وَلم تتكلّم بِهِ الْعَرَب، مثل رحى وأرحية وقَفاً وأقفية"[١٧١]، وذهب ابن خالويه إلى أنّه "ليس في كلام العرب: مقصور جُمِعَ على أَفْعِلة كما يجمع الممدود إلّا قفا وأقفية، كما جمعوا: بابا أبوبة، وندى أندية، وهذا شاذ كما شذّ الرضا وهو مقصور، قالوا: رضاء فمدوه"[١٧٢].وهو عند ابن جني من باب حمل الاسم المقصور على الممدود إذ قال: "فتكسيرهم ندًى على أَنْدِية يشهد بأنّهم أجروا ندًى –وهو فَعَل– مجرى فعال فصار لذلك ندى وأندية كغداء وأغدية. وعليه قالوا: باب وأبوبة وكما أجروا فتحة العين مجرى الألف الزائدة بعدها، كذلك أجروا الألف الزائدة بعدها مجرى الفتحة. وذلك قولهم: جواد وأجواد وصواب وأصواب...وقالوا: عراء وأعراء، حياء وأحياء"[١٧٣]، في حين يرى ابن بري صحة هذا الجمع، ولا وجه لتخطئة من استعمله، لورود السماع به فقد أنشدوا[١٧٤]:

ودارتِ الحربُ كَدَوْرِ الأَرْحِية

ولورود المد فيه وأنّ أقفية إنّما جاء على لغة من قال قفاء، ولهذا قالوا(أقفية)، كما قالوا(عطاء وأعطية)، وعلى أنّه قد جاء في كلامهم ما حمل فيه المقصور على الممدود، ويحمل فيه الممدود على المقصور وإذا كان أقفية وغيرها قد ورد بها السماع فلا وجه لإنكارها[١٧٥].والذي

يتبين لنا صـــواب هذا الجمع؛ لورود الســـماع به ولكنه يحفظ ولا يقاس عليه حفاظاً على القاعدة العامة في الجمع.

قال الجوهري:"والكَرَوان بالتحريك: طائر...والجمع كِرْوانٌ بكسر الكاف على غير قياس، كما إذا جمعت الوَرَشَـان قلت وِرْشَـان. وهو جمع بحذف الزوائد، كأنّهم جمعوا كَراً مثل أخ وإخوان. وقد قالوا كَرَاوين كما قالوا وَرَاشـــين" .وقال:" والوَرَشـــانُ: طائرٌ...والجمع الوَراشِـــينُ. ويجمع على وِرْشانٍ بكسر الواو وتسكين الراء، مثل كَرَوان جمع كِرْوان على غير قياس"(١٧٦).

كَرَوان جُمِع على كِرْوان بحذف الزوائد عند ســيبويه وغيره، فكأنّه يكســر عليه كَرَا، كما قالوا إخوان(١٧٧).وذهب ابن سيده الى أنّ ما قيل من جمع كَرَوان على كِرْوان وهم، إذ قال: "والكَرا لغة في الكَرَوان وليس هو ههنا بمُرَخَّم لأَنَّه ليس باسـمٍ علمٍ وإِنَّما هو اسـمُ نوعٍ والكِرْوان جمع كَراً ويتوهم الضـــعيفُ في العربيَّة أَنه جمع كَرَوَان وإِنَّما جمع الكَرَوان الكَراوِين"(١٧٨).وعلة هذا الجمع عند ابن جني "إنّه لما كان الجمع مضـــارعاً للفعل بالفرعية فيهما جاءَت فِيهِ أَيضـــاً أَلفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد، فقالوا: كَرَوان، وكِرْوان. فجاء هذا على حذف زائدتيه حتى كأَنَّهُ صـار إِلى(فَعَل)فجرى مجرى: خَرَب وخِرْبان، وبَرَق وبِرْقان"(١٧٩).وأكد السـيوطي شـذوذ هذا الجمع فقال: "الوَرَشـان والكرَوان: طائران، والجمع وِرْشـان بكسر الواو وسكون الراء وكِرْوان على غير قياس"(١٨٠).وعدّه أحمد الخفاجي من نوادر الأوزان فقال: "ومن غريب ما جاء على وزن فِعْلان قولهم في جمع كَروان: كِرْوان. يعني أنّه جمع فَعْلان بفتح الفاء وسكون العين على فِعْلان بكسر الفاء وسكون العين، وهو من النوادر في الأوزان"(١٨١).والجمع القياسي لوَرَشان(وَرَاشِين)قال ابن الأثير: "ويجمع على فَعَـالِين، نحو: وَرَشـــــان ووَرَاشِـــين، وعلى فِعْلان نحو: كَرَوان وكِرْوان"(١٨٢).والذي يبدو ممّا ســـبق أنّ جمع(كَرَوان)على(كِرْوان)على غير قياس، وعلة هذا الشذوذ عندهم هو توهمهم بأنّه جمع(كرا)، وذلك بحذف الزائد، والقياس(كَراوِين).

قال الجوهري: "وجمع كسـرى أكاسـرة على غير قياس، لأنّ قياسـه كسـرون بفتح الراء، مثل عيسون وموسون بفتح السين"(١٨٣).

كِسْرَى، وكَسْرى مَلِكُ الفُرْسِ، والكسر أفصح نُقِل عن أبي عمرو بْنُ الْعَلَاءِ "بِكَسْرِ الْكَافِ لَا غَيْرُ وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ الْفَارِسِيُّ وَاخْتَارَهُ ثَعْلَبٌ وَجَمَاعَةٌ الْكَسْرُ أَفْصَحُ"(١٨٤). وكسرى معرب خُسْـرَوْ، أي: واسـعُ المُلْكِ ونُقِل عن ابن درسـتويه أنّه: "ليس في كلام العرب اسـمٌ أوَّلُه مضـموم وآخرهُ واو، فلذلك عرَّبوا خُسْـرو، وبَنَوْه على فَعْلَى، بالفتح في لغة، وفِعْلى، بالكسـر في أُخرى، وأبدلوا الخاءَ كافاً علامة لتعريبه"(١٨٥).وتجمع كسـرى على أكاسِـرَةٌ وكَسـاسِـرَةٌ وأكَاسِـرُ وكُسـورٌ، كلها على غير قياس، والقياسُ كِسْـرَوْنَ، كعِيسَـوْنَ(١٨٦).اقتصـر الجوهريّ على الأوّل، وتجمع قياساً على كِسْرَون بفتح الراء.

قال الجوهري: "واللأْمُ: جمع لَأْمَةٍ، وهي الدرعُ. وتجمع أيضـــاً على لُؤَم، مثل نُغَر، على غير قياس، كأنَّه جمع لُؤْمة"(١٨٧).

لَأْمَة على وزن(فَعْلَة)وجُمِعَ على(لُؤَم) على(فُعَل)على غير قياس، لأنّ(فُعَل) جمعٌ لشـــيئين الأول: اســـمٌ على وزن(فُعْلة)كغُرْفةٍ وغُرَفٍ، وحُجّةٍ وحُجَجٍ، ومُدْيةٍ ومُدىً، والثاني صـــفةٌ على وزن(فُعْلى)مُؤَنث (أفعلَ)ككُبْرى وكُبَرٍ(١٨٨).

قال الجوهري: "النَمِرُ سَبُعٌ، والجمع نمورٌ. وقد جاء في الشعر نُمُرٌ، وهو شاذٌّ ولعلَّه مقصورٌ منه"(١٨٩).

(نُمُر)جمع شاذ؛ لأنّ فُعُلٌ جمعٌ قياسي لشيئينِ: فَعُول بمعنى (فاعلٍ) كصبور وصُبُرٍ، واسمٌ رباعي، صـــحيحُ الآخر، مزيدٌ قبل آخره حرف مَدٍّ، ليس مختوماً بتاءِ التأنيث ككتابٍ وكُتُبٍ(١٩٠). ولقد أجاز الجوهري أن يكون(نُمُر)مقصوراً من(نُمُور)وذلك بإسقاط حرف الواو دون أن يخل ذلك بدلالة الجمع في حين ذهب عبد الصـــبور شـــاهين إلى أنّ(فُعُل)هي أصـــل قال: "هذه الصيغة(فُعُول)وسابقتها(فُعُل)متماثلتان تماماً، إلّا في طول الضمة الثانية في(فُعُول) وقصرها في (فُعُل)، الأمر الذي يوحي بأنّ(فُعُل)هي أصل(فُعُول)وأنّ هذه قد نشأت عن تلك"(١٩١).

قال الجوهري: "الناب من السِنّ، والجمع أَنْيَاب ونُيُوبٌ أيضاً على غير قياس"(١٩٢).

النَّاب: السّنّ الذي خلف الرباعية، وهو مذكّر، واختص الناب بالذكر لأنّها أعلاها ويجمع على أَنْيَاب(١٩٣)، وجُمِعَ على(نُيُوب)وهو غير قياســـي؛ لأنّ(فُعُول) يطرد جمعاً لاســـم على(فَعْل)غير واوي العين ككَعْب وكُعُوب وبَيْت وبُيُوت، أَو على (فِعْل) كجِسْـــم وجُسُـــوم، أَو على(فُعْل)غير مضـــاعف ولا واوي العين أَو يائي اللَّام كجُنْد وجُنُود، أَو على(فَعَل) بفتحتين غير أجوف ولا مضاعف كأَسَد وأُسُود(١٩٤).

قال الجوهري: "والوادي معروف...والجمع الأَوْدِيَةُ على غير قياس، كأنّه جمع وَدِيَ مِثْل سَـرِيَ وأَسْرِيةٍ للنَّهْر"(١٩٥).

جُمِعَ الوادي على أَوْدِية، على تقدير فَاعِل وأَفْعِلة، وعلّل الرضـــي لهذا الجمع قائلاً: "وقد كسر فَاعِل الاسم على أَفْعِلَة كوَادٍ وأَوْدِيَة، كأنّهم استثقلوا الواوين في أول الكلمة لو جمعوه على فَوَاعل..."(١٩٦). و(أودية) على غير قياس عند بعضـهم؛ لأنّ (أَفْعِلة) جمعٌ لاسم رباعيٍّ، مذكر، قبلَ آخرهِ حرفُ مدّ زائد بزنة(فُعَال)–مثلث الفاء–أو (فَعُول)، أو(فَعِيل)(١٩٧). وتوهم الجوهري فيه كأنّه جمع وَدِيّ كغَنِيّ، وهي أَرْضٌ بمكَّةَ، لَهَا ذِكْرٌ فِي المغازِي(١٩٨).

قال الجوهري: "ووَسَقَتِ الناقة وغيرها تَسِقُ وَسْقاً بالفتح، أي حَمَلَتْ وأغقلت رحمها على الماء، فهي ناقةٌ وَاسِق ونُوُقٌ وِسَاق مثل نَائِم ونِيَام... قَالَ بِشْر بنُ أبي خازِم(١٩٩):

أَلَظَّ بهِنّ يحْدوهُنّ حتّى تبيّنَتِ الحِيالُ من الوِساقِ

ويقال: نوقٌ مَوَاسيقٌ ومَوَاسِقُ، وهو جمعٌ على غير قياس"[٢٠٠].

وَسَـقتِ الناقةُ: حملت واسـم الفاعل من(وسـق)هو(وَاسِـق) وقد جُمِعَ على: مَوَاسـيقٌ ومَوَاسِـقُ، كِلَاهُمَا على غير قِيَاس؛ لأنّهم توهموا أنّ اسم الفاعل(وَاسِـق)من (أَوْسَقت)لا(وَسَقت).وذهب ابن سيده إلى أنّ مفرد مَوَاسِيق ومَوَاسِق: مِيسَاق ومُوْسِق وليس وَاسِق إلّا أنّهم قالوا: أَوْسَقَتِ النخلةُ فتوهموا أَنّ اسم الفاعل من أَوْسَقت؛ لأنّهم يستعملون أَوْسَقَتِ النخلةُ بمعنى حملت أيضاً[٢٠١].

والحقيقة إنّ العرب قد قالت(أوسقت الناقة مُوْسِق)ونص على ذلك ابن سيده :" وناقة مُوْسِق – للَّتِي جَمَعتْ ماءَ الفَحْل فِي رَحمِها وَقيل– هِيَ الغَزِيرة اللَّبَنِ"[٢٠٢].وعلى هذا يمكن ردّ مخالفة القياس عن(واسِق من أوسق)؛لسماع وَاسِق من وَسَقَ ومُوسِق من أَوْسَق عن العرب وعلى وجه الاستعمال نفسه .

المبحث الثاني: مخالفة القياس في النسب

قال الجوهري: "بهراء: قبيلة من قضاعة، والنسبة إليهم بهرانيّ مثال بحرانيّ، على غير قياس لأنّ قياسه بهراويّ بالواو"[٢٠٣].

(بهراء)القياس في النسب إليها بهراويّ، وقد قالوا(بهرانيّ) على غير قياس، وهو من الشذوذ عند ابن عصفور عندما قال: "النون لا تُبدل من الهمزة إِلَّا شذوذًا، نحو: بَهرانِيّ وصَنعانِيّ لا يُحفظ غيرهما"[٢٠٤].واختلف العلماء في ذلك، فمنهم من قال النون بدلٌ من الألف، قال المبرد:"وتبدل النون من الأَلف وتبدل الأَلف مِنْهَا تَقول رأَيت زيداً يَا فَتى فإِذا وقفت قلت رأَيت زيدا وأَمّا بدَلها من الأَلف فقولك فِي بهراءَ بهرانيّ"[٢٠٥].وهذا يعني أنهم كما أبدلوا الألف من النون في الوقف والألف قريبة من الهمزة، كذلك جاز أيضاً أن يبدلوا النون من الهمزة. وذهب الأزهري إلى أنّهم "أبدلوا من الهمزة النون، لأنّ الألف والنون يشابهان ألفي التأنيث"[٢٠٦].وهو عند أبي علي النحوي بدلٌ من الواو المبدلة من الهمزة وليس من الهمزة؛ كأنّهم قالوا:بهراء ثم قلبوا من الهمزة الواو فقالوا: بَهْراوِيّ ثم قلبوا النّون من الواو فقالوا: بهرانيّ؛لأنّنا لم نر النون أبدلت من الهمزة في غير هذا الموضع في حين أبدلت الواو من النون في(مِوّاقد)وهم يريدون (من واقد)[٢٠٧]فلا يوجد مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها.وهذا الرأي هو المختار عند ابن يعيش قائلاً:"ومنهم من قال:النون بدلٌ من الواو...وهو المختار؛ لأنّه لا مقاربة بين الهمزة والنون,لأنّ النون من الفم، والهمزة من أقصى الحَلْق، وإنما النون تُقارِب الواوَ، فتُبْدَل منها"[٢٠٨].وعلة هذا الإبدال أشار إليها الثمانيني قائلاً:"وإنّما قلبوا النّون من الواو، لأنّ النّون فيها غنّة فهي تشابه الواو"[٢٠٩]، وقد أخضع باحث معاصر هذه المسألة إلى باب تحقيق أمن اللبس بين العَلَم المسمى به قبيلة والذي نسب إليها على(بهرانيّ)وبين ما سمت به العرب شخصاً فنسبوا إليها على القياس ليأمنوا تحقيق أمن اللبس[٢١٠].

قال الجوهري:"وجلولاء بالمد: قرية بناحية فارس، والنســبة إليها جلوليّ على غير قياس، مثل حرورِيّ في النسبة إلى حروراء"(٢١١).

ينســـب إلى جلولاء وحروراء جلولاوِيّ وحروراوِيّ على القيـاس، وجلوليّ وحرورِيّ على غيرالقياس؛ لحذف همزة التأنيث التي في آخر الاسـم بعد ألف زائدة تشـبيهاً للممدود من الألفات بالمقصـــور.، قال الرضـــي: "جَلُولِيّ وحَرورِيّ شـــاذ في: جَلُولاء وحَرُوراء. والقياس: جَلُولاوِيّ وحَرُوراوِيّ؛ فحذفت الهمزة وما قبلها من الألف"(٢١٢).

قال الجوهري: "والحيرة بالكسر: مدينة بقرب الكوفة، والنسبة إليها حيرى وحاريّ أيضا على غير قياس، كأنهم قلبوا الياء ألفاً"(٢١٣).نســـب العكبري وغيره الى الحيرة حاريّ على غير قياس، والقياس(حَيْرِيّ) فسـكن الياء فصـارت ألفاً سـاكنة للتخفيف(٢١٤).وهذا القلب قليل غير مطرد عند ابن يعيش، إذ قال:"وقد أبدلوا من الواو والياء الســـاكنتين ألفاً، وذلك إذا انفتح ما قبلهما طلباً للخفّة، وذلك قليل غير مطّرد...قالوا في النسـب إلى الحِيرَة:حارِيّ"(٢١٥).وهو نسـب نادر عند ابن سيده؛ لقلب الياء فيه ألفاً وهو قلب شاذ عنده غير مقيس عليه(٢١٦).وفرّق أبوحيان الأندلسي دلالياً بينهما بأن جعل ثوب حاريّ نسبة إلى الحيرة، فأمّا الإنسان فـــ(حيريّ) بلا تغيير(٢١٧).والظاهر لدينا أنّهم نسبوا على(حاريّ)بقلب الياء ألفاً؛ لأنّهم استثقلوا اجتماع الكسرتين مع الياءات فأبدلوا من كسر الحاء فتحة، ومن الياء ألفاً.

قال الجوهري: "والخَرِيفُ: أحد فصول السنة تُخْتَرَفُ فيه الثمارُ أي تُجْتَنى. والنسبة إليه خَرْفِيٌّ وخَرَفِيٌّ أيضاً بالتحريك على غير قياس"(٢١٨).

نسبوا الى الخريف على: خَرَفِيّ، وخَرْفِيّ، قال سيبويه: "وقال بعضـهم: خَرْفِيّ، أضـاف إلى الخريف وحذف الياء. والخرفيّ في كلامهم أكثر من الخَرِيفِيّ إمّا إضـــافة إلى الخَرْفِ، وإمّا بنى الخريف على فَعْلٍ"(٢١٩).وذهب ابن سيده إلى أنّ خَرْفِيّ وخَرَفِيّ، كِلَاهُمَا على غير قِيَاس(٢٢٠).في حين يرى ابن يعيش أنّ (خَرْفِيّ)هو أكثرُ في الكلام من(خَرِيفِيّ).وخَرَفِيّ، وخَرِيفِيٌّ هو القيـاس. ومن قال(خَرْفِيّ)بالسـكون، فإنّه نسـب إلى المصـدر، وهو الخَرْفُ من قولك: خَرَفْتُ الرُّطَبَ إذا اجتنيتَه في هذا الزمان(٢٢١).والظاهر أنّ اختلاف الأصول المنسوبة إليها هو مسوغ الشذوذ.

قال الجوهري: "والرقبة: مؤخر أصـــل العنق، والجمع رَقَبُ ورَقَباتٌ ورِقابٌ. ورَجُلٌ أَرْقَبُ بَيِّنُ الرَقَبِ، أي غليظ الرقبة، ورَقَبانِيٌّ أيضـــاً على غير قياس"(٢٢٢)، **وقال: "ويقال للرجل الطويل الجُمَّةِ جُمَّانِيٌّ بالنون، على غير قياس"**(٢٢٣).

رَقَبانِيّ منســـوب الى (رقبة)لمن كان عظيم الرقبة، زادوا الألف والنون للمبالغة دلالةً على هذا المعنى، وهو خارج عن قياس النسبة، ولذلك لا يُستعمل إلَّا فيما استعملته العربُ، ولو نسبت إلى نفس الرَّقَبَة، لم تقل فيه إلَّا (رَقَبِيّ).أَمَّا(جُمّانِيّ) فهو ما كَانَ ذَا جُمَّة، والجُمَّة مَا طَال من الشَّعَر.

ويبدو أنّ العرب قد عمدت الإيضاح والإبانة، بدفع ما يقع من لبس عند النسبة، بزيادة الألف والنون في النسب الى طويل الرقبة فأعطى النسب فيها معنى إضافياً، وهو المبالغة في الطول أو الغلظ، وكأنّ هذه الزيادة في المعنى اقتضت زيادة في حروف النسب وعلى هذا قول سيبويه:"هذا باب ما يصير إذا كان علماً في الإضافة على غير طريقته وإن كان في الإضافة قبل أن يكون علما على غير طريقة ما هو بنائه فمن قولهم... في الغليظ الرقبة: الرقبانيّ. فإن سميت، برقبة أو جمة أو لحية قلت: رقبيّ ولحي وجمي ولحوي، وذلك لأنّ المعنى، قد تحول، إنَّما أردت حيث قلت: جمانيّ الطويل الجمة، وحيث قلت: اللحيانيّ الطويل اللحية، فلما لم تعن ذلك أجري مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى"(٢٢٤). ففصلوا بين لفظي النسبة لاختلاف المعنيين وكأنّ المعنى هو الذي يحكم عملية النسب .

قال الجوهري:"السَهْلُ: نقيض الجبَل.وأرضٌ سَهْلَةٌ، والنسبة إليه سُهْلِيٌّ بالضم على غير قياس"(٢٢٥).

ينسب الى(السَهْلُ) سَهْلِيّ على القياس و(سُهْلِيٌّ)على غير قياس، وقد أشار ابن يعيش إلى تفريق دلالي بين الصيغتين فقال:"السُّهْليّ منسوب إلى السَّهْل الذي هو خلاف الحَزْن. وإذا نسبوا إلى رجل اسمه سَهْلٌ قالوا: سَهْليّ بالفتح، كأنّهم أرادوا الفرق بينهما"(٢٢٦).

قال الجوهري:"وصنعاء ممدود: قصبة اليمن، والنسبة إليها صنعانيّ على غير قياس..."(٢٢٧).

النسب إلى صنعاء:صنعاويّ على القياس وصنعانيّ على غير القياس(٢٢٨).والنون فيه بدل من الواو قال ابن سيده:"وَالْإِضَافَة إِلَيْهِ صَنْعانيّ، على غير قِيَاس.النُّون فِيهِ بدل الْهمزَة فِي صَنْعاء. حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ. قَالَ ابْن جني: وَمن حذاق أَصْحَابنَا، من يذهب إِلَى أَن النُّون فِي صَنْعانِيّ إِنَّمَا هِيَ بدل من الْوَاو الَّتِي تبدل من همزَة التَّأْنِيث فِي النّسَب، وَأَن الأَصْل صَنعاوِيّ، وَأَن النُّون هُنَاكَ بدل من هَذِه الْوَاو"(٢٢٩).ولقد أرجع بعضهم مسوغ النسب على(صنعانيّ)إلى باب تحقيق أمن اللبس فقالوا: صنعانيّ في النسب إلى صنعاء اليمن، وصنعائيّ في النسب إلى صنعاء قرية في دمشق، فلو نسبوا لكليهما على القياس لوقع اللبس(٢٣٠).

قال الجوهري:"الطَلْحُ: شجرٌ عظامٌ من شجر العضاه، وكذلك الطلاح، الواحدة طَلْحَةٌ. يقال إبل طِلاحِيَّةٌ، للتي ترعى الطِلاحَ، وطُلاحِيَّةٌ أيضاً بالضم على غير قياس"(٢٣١).

الطِّلاَحَ جمْعُ طَلْحةٍ، ونُسب إليه على طِلاحِيّةٌ، بِالْكَسْرِ ويُضَمّ، على غير قِياسٍ. والنسب القياسي إليه طَلْحِيّ؛لأَنّ الجمعَ إذا نُسب إليه رُدَّ إلى الوَاحِدِ إلاّ أَن يُسمَّى بِهِ شيءٌ فيستعمل استعمال العلم. بهذا يكون(طَلْحِيّ) منسوب إلى الجمع(طلاح)، وإلى (طلحة)المفرد من النبات، وللعلم المسمى به شخص. عليه يكون وجه الشذوذ في(طِلاحِيّةٌ)بالكسر هو نسبه إلى الجمع. أمّا وجه مخالفة القياس في(طُلاحِيّةٌ)بالضم فهو بناؤه على(فُعَال)؛لأنّه بناء المبالغة في النسب، وفيه

خروج عن الأصـــل، حيث نســـبوا الى لفظ آخر، ومســـوغ ذلك هو ما قاله رضـــي الدين الأســـترآباذي:"طُلَاحِيّ بضـــم الطاء، للإبل التي ترعى الطَّلْح، وإنَّما بنى على فُعَال لأنه بناء المبالغة في النسب كأُنَافيّ للعظيم الأنف"(٢٣٢).

قال الجوهري:"طيّئ مثل ســـيد أبو قبيلة من اليمن، وهو طيّئ بن أدد بن زيد ابن كهلان بن ســـبإ بن حمير. والنســـبة إليهم طائيّ على غير قياس، وأصـــله طيئيّ مثل طيّعِيّ فقلبوا الياء الاولى ألفاً وحذفوا الثانية"(٢٣٣).

طيّئ اسم قبيلة والهمزة فيها أصلية، والنسب القياسي إليها (طَيْئِيّ) كطيّب طيْبِيّ بحذف الياء الثانية المكســـورة وإنّما وجب الحذف؛ لئلا تجتمع الياءات مع ياء النســـب والكســـرة ففروا الى الحذف؛ لأجل التخفيف(٢٣٤)وسُـــمِع عن العرب (طـائِيّ) وهو نســـب على غير القياس قال ســـيبويه:"فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل: وفي فقيم كنانة: فقميّ... وفي طيّء: طائيّ"(٢٣٥). ووجه الشـذوذ أن أصـله على مقتضـى القياس (طيْئِيّ) بسكون الياء إلّا أنّهم حذفوا الياء الســـاكنة على غير المعهود في مثل هذا وبقيت الياء المتحركة، وما قبلها مفتوح، فقلبت ألفاً والذي حملهم على ذلك طلبُ الخفّة(٢٣٦).وعليه فإنّ(طائيّ) شاذ عندهم من حيث حذف الأولى، والقياس حذف الثانية ولو قيل: حذفت الياء الأولى الساكنة، وقلبت الياء الثانية المتحركة ألفاً، كان القلب على القياس(٢٣٧).والحقيقة أنّ قلب الياء الســاكنة ألفاً هنا على غير قياس أيضــاً للتخفيف لكثرة اســـتعمالهم إيّاه، والقياس قلبها ألفاً إذا كانت عيناً أو طرفاً، وتحركت وانفتح ما قبلها(٢٣٨)، في حين عزا الدكتور غالب المطلبي هذا القلب الى لهجة طيئ، قال :"ويبدو أنّ ظاهرة قلب الياء ألفاً في لهجة طيّ اطردت في الأسـماء أيضـاً إذ إنّهم قالوا: طائِيّ، والأصـل: طيْئِيّ"(٢٣٩). وحمله الجوهري على أصل المعنى فكأنّه يرى في طي علواً في النسب، قال:"الطاءة مثل الطاعة: الابعاد في المرعى، يقال فرس بعيد الطاءة. قالوا: ومنه أخذ طيئ مثل ســـيد أبو قبيلة من اليمن"(٢٤٠).ويظهر أنّ النسب على (طائِيّ) جاء من قبيل التخفيف والسهولة، فالمخالفة بين أصـوات المد واضـحة في(طيّئِيّ)، وهذه المخالفة تحدث عن طريق تغير أحد أصـوات المد إلى صوت مغاير وعليه فقد اتخذت المخالفة في النسبة الى(طيّئ) الخطوات الآتية:

طيّئ ⟵ طيّئيّ ⟵طيْئيّ ⟵ طائِيّ فالكســـرة الطويلة حلت مكانها فتحة طويلة

وفي هذا السياق قال سيبويه:"ولا أراهم قالوا طائيّ إلا فراراً من طيئيّ وكان القياس طيْئيّ وتقديرها طيغي ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء، وبنوا الاسم على هذا كما قالوا في زبينة: زبانيّ"(٢٤١).

ويرى بعض الباحثين أنّ النســـب في هذه الكلمة جاءت لأجل التخفيف حيث توالت الأمثال(الياءات)، فطيّ في الأصل مشتملة على ياءين تحذف أحدهما عند النسب، وتجلب ياء

النسب المشددة فتلتقي في الكلمة ثلاث ياءات لا يفصل بينها سوى الهمزة، فقلبوا الياء ألفاً طلباً للخفة(٢٤٢).

قال الجوهري:"عبد مناف:أبو هاشم وعبد شمس، والنسبة إليه منافيّ. وكان القياس عبديّ، إلّا أنّهم عدلوا عن القياس لإزالة اللبس"(٢٤٣).

اختلف العلماء في النسب إلى المركب الإضافي.فسيبويه يرى أنّ تنسب إلى ما حصل به التعريف، فيقال في غلام زيد:زيديّ؛ لأنّ الأول صار معرفة بالثاني، وفي عبد القيس:عبديّ؛ لأنّ الثاني إنَّما صار معرفة بالأول(٢٤٤).

وقال غيرهم إنّما تنسب إلى ما لبس فيه فالنسبة إلى ابن الخطاب مثلاً:الخطابيّ؛ لأنّه لو قيل: بنويّ لالتبس بغيره مما هو مثله، وإن كان الأصل أن ينسب إلى الأول لكنه ترك مخافة اللبس(٢٤٥).

وعليه فإنّ النسب القياسي إلى عبد مناف يكون إلى المضاف نحو: عَبْدِيّ في عبد القيس ولكن تم النسب إلى ما ليسَ في النسبة إليه لَبْسٌ(المضاف إليه)وطرح الآخر، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف منافيّ فقال: أمّا القياس فكما ذكرت لك، إلا أنّهم قالوا منافيّ مخافة الالتباس، ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز؛ لكراهية الالتباس"(٢٤٦).ولو عكسوا، وحذفوا العجز، ونسبوا إلى صدره، وقالوا(عبديّ) لالتبس بالنسب إلى(عبد)غير مضاف أو إلى عبد القيس، لأنّهم قالوا في النسب إليه: عبديّ، فرّقوا بين ما يكون الأول مضافاً إلى اسم يقصد قصده ويتعرّف المضاف الأول به، وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلمية، نحو: ابن عمر، وأبو بكر، وعبد مناف ومن ما ليس كذلك، نحو: امرؤ القيس وعبد القيس؛ لأنّ القيس ليس بشيء معروف معين يضاف امرؤ إليه، أو عبد، يقول الأزهري: "والحاصل أنّ المركب الإضافي ينسب إلى عجزه في ثلاثة مواضع: أحدها: ما كان كنية، الثاني: ما تعرف صدره بعجزه، الثالث: ما يخاف اللبس من حذف عجزه..."(٢٤٧).عليه فإنّ النسب يكون إلى العجز في المواضع الثلاثة المذكورة ؛ لأنّه إذا نُسِب الى الصدر لم يعرف المنسوب إليه.

قال الجوهري:"والعالية: ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة، وهى الحجاز وما والاها، والنسبة إليها عاليّ، ويقال أيضا عَلَويّ على غير قياس"(٢٤٨).

قال العرب في النسب الى عالية :عاليّ على القياس وعُلْويّ على غير قياس؛ لأنّهم لم ينسبوا إلى اللفظ(عالية)، وإنّما نسبوا إلى (العلو)وهو المكان المرتفع العالي، والعالية أيضاً مكان مرتفع فهو منسوب إليها على المعنى، وقالوا فيه أيضا: عالويّ(٢٤٩).أمّا ما ذكره الجوهري وهو(عَلَويّ)فهو على غير القياس أيضاً كأنّهم نسبوا إلى(علِيّ) فأخرج اللفظ عن أصله.

قال الجوهري:"ومرو:اســـم بلد، والنســـبة إليه مروزيّ على غير قياس، والثوب مرويّ على القياس"(٢٥٠).

(مرو)اســـم بلد بفارس وقياس النســـبة إليها(مرويّ) و(مروزيّ)على غير قياس، ووجه المخالفة والشذوذ زيادة حرف الزاي. أمّا (مروة)فاسم جبل بمكة، فلو نسبوا إليه لجاؤوا إلى القياس (مرويّ)والملاحظ أنّ النسبة القياسية تختلط فيها الدلالة، إذا لم تتضافر قرائن المعنى، لذا فرقوا بين(مرو، ومروة)عند النســب بأن نسـبوا إلى(مرو)على (مروزيّ)وأجروا النســب في(مروة)على القياس(٢٥١).ويبدو لي أنّ إشارة الجوهري كانت بينة في تحقيق التفريق بين الإنسان والثوب ونحوه فيقال:رجل مروزيّ وثوب مرويّ.وخصّوا النسبة الى مدينة (مرو)الفارسية بزيادة الزاي؛ليفرقوا بينها وبين النسبة إلى(مروة)، نُقِل عن ثعلب قوله:"إنّما دخلت الزاي في النسبة الى الريّ، ومرو لأنّهم أدخلوا فيه شيئاً من كلام الأعاجم"(٢٥٢).وزيدت الزاي؛لأنّها أخت السين، والسين من الزوائد، ولهذا قالوا: السُّدُّ والزُّدُّ، والسَّرْدُ والزَّرْدُ، والأسْدُ والأَزْدُ(٢٥٣).وفي (مرو)لغة ثالثة وهي(مَرَوِيّ)وهي نادرة، قال ابن سيده:"ومَرْوُ مَدِينَةٌ بفارِسَ النَّسَبُ إِليها مَرْوِيٌّ ومَرَوِيٌّ ومَرْوَزِيٌّ الأَخيرتانِ من نادِرِ مَعْدُولِ النَّسَبِ"(٢٥٤).

المبحث الثالث: المتفرقات

أولاً: مخالفة القياس في المصادر

قال الجوهري:"والتبيان: مصدر وهو شاذ لأنّ المصادر إنما تجئ على التَّفعال بفتح التاء. مثل التذ كار... ولم يجئ بالكسر إلا حرفان، وهما التِبْيَان والتِلْقَاء"(٢٥٥).

تِبيان على وزن (تِفْعَال)مصـــدر ســـماعي بمعنى البَيان وهو لا يفيد التكثير، قال ابن يعيش:" فأمّا التِّبْيان، فلم ترد التاءُ فيه للتكثير، ولو كانت كذلك، لفُتحت، لكنّها زيدت لغير علّة، والبَيان والتِّبْيان واحدٌ، وكذلك التِّلْقاء واللقاء واحدٌ، وليس في المصـــادر(تِفْعالٌ) بكســـر التاء إلَّا هذَيْن المصـــدرَيْن، وما عداهما (تَفْعالٌ)بالفتح"(٢٥٦).ويخرج بعض العلماء(تِفْعَال)من المصـــادر ويعدونه اسم مصدر، قال سيبويه:"وأمّا التبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بنى هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرئمان وهو من الثلاثة، وليس من باب التقتال، ولو كان أصـــلها من ذلك فتحوا التاء، فإنّما هي من بينت، كالغارة من أغرت، والنبات من أنبت"(٢٥٧). وتابعه ابن خالويه وابن سيده والرضي واستثنوا (التِبيان، والتِلقاء، والتِلفاق)(٢٥٨).وذهب أبو جعفر النحاس إلى أنّه"ليس في كلام العرب اسم على تِفْعَال إلا أربعة أسماء وخامس مختلف فيه، يقال: تبيان، ولقلادة المرأة:تِقْصـــار، وتِعْشـــار وتِبْراك موضـــعان، والخامس تِمْســـاح، وتِمْســـح أكثر وأفصح"(٢٥٩).ونُقِل عن أبي سعيد الضرير إنّه سأل أبا عمرو عن الفرق بين تِفْعَال وتَفْعَال؟ فقال تِفْعَال اســـم وتَفْعَال مصـــدر(٢٦٠).وتابع هنري فليش العلماء في عدم شـــيوع (تِفْعَال)المصـــدرية

ووصف العلاقة بين هذه الصيغة وبين صيغة (تَفْعَال)أنّها من قبيل المخالفة[٢٦١].والراجح لدينا انّ تبيان اسم مصدر –بسبب كسر التاء– لأنّ المصادر إنّما تجيء على(تَفْعال) بالفتح.

قال الجوهري:"عَدِمْتُ الشيء بالكسر:أعدمه عَدَماً، بالتحريك على غير قياس، أي فَقَدته"[٢٦٢].

لم يشـــر الخليل وكثير من العلماء إلى مخالفة(عَدَمٍ) للقياس قال:"عَدِمْتُ فلاناً أَعْدَمُهُ عَـدَمـاً، أي: فَقَـدْتُـه أَفْقِـده فَقْـداً وفِقْـدَانـاً، أي: غـاب عنـك بموت أو فقـدٍ لا يقـدر عليه"[٢٦٣].و(عَدَماً)مصدر سماعي؛ لأنّ المصدر من (فَعِل يَفْعَل)المتعدي يكون سماعياً، قال سيبويه:"وقالوا:عَمِله يَعْمَله عَمَلاً، فجاء على فَعَل كما جاء السَّرَق والطَّلَب. ومع ذا أنّ بناء فعله كبناء فعل الفَزَع ونحوه، فَشُبّه به"[٢٦٤].

قال الجوهري:"عَمِرَ الرجل بالكســـر يَعْمَرُ عَمراً وعُمراً على غير قياس، لأنَّ قياس مصـــدره التحريك، أي عاش زماناً طويلاً.ومنه قولهم: أطالَ الله عُمْرَكَ وعَمْرَكَ"[٢٦٥].

يقال:عَمِر الرجلُ يَعْمَر عَمَراً أَي عَاشَ على القياس؛ لأنّ صـــيغة(فَعَل)مطردة في الفعل اللازم من باب(فَعِل يَفْعَل)[٢٦٦].وقيل: عَمِرَ الرجلُ، وعَمَرَ يَعْمُرُ ويَعْمِرُ، الْأَخِيرَة عَن سِـــيبَوَيْهٍ، عَمْراً، بِالْفَتْح، وعَمَارَةً، ككَرَامَة، وعَمَراً، مُحَرَّكَةً: عاشَ وبَقِيَ زَماناً طَوِيلاً[٢٦٧].

أمّا (عَمْراً) فعلى غير القياس؛ لأنّ(فَعْلاً) يكون مصـــدر أغلب الأفعال الثلاثية المتعدية[٢٦٨].وأمّا بالنسبة للمصدر (عُمْراً) بالضم فلم يروا عدم قياسيتهِ ؛لأنّ(فُعْل) يشتق من مختلف أبواب الفعل الثلاثي المجرد اللازم[٢٦٩].

قال الجوهري:" لَبِثَ يَلْبَثُ لَبْثاً على غير قياس، لأن المصدر من فَعِلَ بالكسر قياسه التحريك إذا لم يتعدّ، مثل تَعِبَ تَعَباً. وقد جاء الشِعر على القياس..."[٢٧٠].

اللَّبْث: المُكْثُ، يقال: لَبِثَ لَبْثاً ولم يشر الخليل الى عدم قياسيته[٢٧١].وقيل: لَبِثَ بالمَكانِ يَلْبَثُ لَبْثًا ولُبثاً ولَبَثانًا ولَبَاثَةً ولَبِيثَةً[٢٧٢].وذهب ابن الأثير إلى أنّ(لَبَثاً) هو القياس، إذ قال:" لَبِثَ يَلْبَثُ لَبْثا، بسُـــكون الْبَاءِ، وَقَدْ تُفْتَح قَلِيلًا عَلَى القِياس"[٢٧٣].وعد العلماء(لَبَثاً)هو القياس؛ لأنّ صيغة(فَعَل)مطردة في الفعل اللازم من باب(فَعِل يَفْعَل)يقول ابن مالك:

" وفَعِل اللازم بابه فَعَل كفَرَحٍ وكجَوىً وكشَلَل"[٢٧٤].

أمّا(لَبْثاً)فهو غير قياســـي؛لأنّهم غلبوا ورود المصـــادر بوزن(فَعْل)في المتعدي، قال ســـيبويه:" فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل يَفْعُل، وفَعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل. ويكون المصـدر فَعَلاً، والاسـم فاعلاً"[٢٧٥].ولعل مسـوغ ورود المصـدر (لَبْثاً) بتسـكين العين هو اشـتراك صـيغة(فَعْل)مع(فَعَل)في كثير من الأمثلة، نحو: طَرْد وطَرَد، وزَعْم وزَعَم، سَـلْم وسَـلَم، وعَجْز وعَجَز.

قال الجوهريّ:"والوَضُـوء بالفتح:الماء الذى يُتَوَضَّـأُ به، والوَضُـوءُ أيضـاً:المصـدر من تَوَضَّـأْتُ للصـلاة، مثل الوَلُوعِ والقَبُولِ بالفتح. قال اليزيديّ: الوُضـوءُ بالضـم المصـدر.وحكى عن أبى عمرو ابن العلاء :القَبُول بالفتح مصـــدر لم أســـمع غيره...ثم قال:وزعموا أنّهما لغتان بمعنى واحـد، تقول:الوَقُود والوُقُود، يجوز أن يعنى بهمـا الحطب ويجوز أن يعنى بهمـا الفعل.وقـال غيره: القَبُول والوَلُوع مفتوحان، وهما مصـدران شـاذان، وما سـواهما من المصـادر فمبني على الضم"(٢٧٦).

ذهب أغلب العلماء إلى أنّ صـيغة(فَعُول)اسـم وليس بمصـدر(٢٧٧).وأجاز سـيبويه مجيء مصـــادر الثلاثي على(فَعُول)المتشـــعب من(فُعُول)، إذ قـال:"هذا مـا جـاء من المصـــادر على(فَعُول)وذلك قولك: توضـأت وَضُـوءاً حسناً وأولعت به وَلُوعاً. وسـمعنا من العرب من يقول: وقدْتُ النارَ وَقُوداً عالياً وقبله قَبُولاً والوُقُود أكثر، والوَقُود الحطب"(٢٧٨).فهو يؤكد سماع: الوَضُوء، والوَلُوع، والوَقُود بالفتح، وهذا يعني جواز وقوعها مصـــدراً واســـماً.وتابعه المبرد قائلاً: "وَجَاءَت مصادر على فَعُول مَفْتُوحَة الْأَوَائِل وَذَلِكَ قَوْلك تَوَضَّأت وَضُوءًا حسناً وتطهرت طَهُوراً وأولعتُ بِهِ وَلُوعاً ووقدْتُ النَّارَ وَقُوداً وَأَن عَلَيْهِ لقبولا على أَن الضَّـــم فِي الْوُقُود أَكثر إِذا كَانَ مصـــدراً وَأحسن"(٢٧٩).وقال ابن خالويه:"المصدر إذا كان على فُعُول فهو بالضم جَلَسَ جُلُوساً، وقَعَد قُعُوداً إلّا أحرف جاءت مفتوحة، وقد يجوز الضم فيهن على الأصل"(٢٨٠).

وخالف الأخفش سيبويه ومن تبعه فعدّ ما ورد على(فَعُول)اسماً وما ورد على(فُعُول)مصدراً فقال: "الوَقُودُ: الحطب. والوُقُودُ :الاتقادُ وهو الفعل. يقرأ الوَقود والوُقود(٢٨١) ويكون أن يعني بها الحطب، ويكون أن يعني بها الفعل. ومثل ذلك الوَضُوءُ وهو: الماء, والوُضُوءُ وهو الفعل، وزعموا أنّهما لغتان في معنى واحد"(٢٨٢).وأخرج الزجاج هذه المصـــادر على الشـــذوذ والقياس فيها (فُعُول)بالضم(٢٨٣).وهي عند ابن عصفور مصادر، ولكن تحفظ ولا يقاس عليها(٢٨٤).وفي السياق نفسـه قال الزبيدي:"والفَعُولُ فِي المصـادر بِالْفَتْح قَلِيلٌ جِدًّا غيرَ خَمسَـةِ أَلفاظٍ فِيمَا سَـمِعْتُ ذَكرها ابنُ عُصفورٍ ، وثَعْلَبٌ في(الفصيحِ)(٢٨٥)وَهِي الوَضُوءُ، والوَقُودُ، والطَّهُورُ، والوَلُوعُ، والقَبُولُ، وَزِيدَ العَكُوفُ بِمَعْنى الغُبَارِ، والسَّدُوسُ بِمَعْنى الطَّيْلَسَانِ، والنَّسُوءُ بِمَعْنى التَّأْخِيرِ"(٢٨٦).

ويرى الصـبان أنّ ما جاء على(فَعُول) دالاً على الحدث مبنياً على فعل لم يشـتمل على جميع حروفه أسماء مصادر، إذ قال: "والكلام من قولك توضـأ وضـوءًا وتكلم كلامًا فإنّهما اسما مصـدر لا مصـدران لخلوهما لفظًا وتقديراً من بعض ما في فعلهما، وحق المصـدر أن يتضـمن حروف فعله بمساواة نحو توضأ توضؤاً، وبزيادة نحو أعلم إعلاماً"(٢٨٧).

والراجح لدينا أن ما ورد ذكرها مما جاء على(فَعُول)أسماء مصادر لا مصادر؛ لأنّ كثيراً من النحويين أقروا هذه الأمثلة التي لا تنبئ بأنّها مقيسة وإنّما سبيلها السماع، وتتبعوا استخداماتها

فجعلوها أسماء مصادر وهي ما ساوت المصادر في الدلالة على معناها وخالفتها بخلوها لفظاً أو تقديراً دون عوض من بعض ما في أفعالها.

قال الجوهري:"حججْتُ البيتَ أحُجُّهُ حَجّاً، فأنا حَاجّ...والحِجّ بالكســـر: الاســـم. والحِجَّة المَرَّةُ الواحدة، وهو من الشواذ، لأنَّ القياس بالفتح"(٢٨٨).

الحِجّة المرة الواحدة، مصـــدر دلّ على المرة، ولكنها مخالفة للقياس؛ لأنّ القياس بالفتح قال ابن خالويه: "ليس في كلام العرب المصـــدر للمرة إلا على فَعْلة، نحو: ســـجدْتُ سَـــجْدةً واحدة، وقمْتُ قَوْمةً واحدة، إلا حرفين: حججْتُ حِجَّة واحدة، بالكســـر ورأيته رُؤية واحدة، بالضـــم"(٢٨٩). والتزم النحاس بالقياس فجعلوا الحِجّة الســـنة والحَجّة الفعلة(٢٩٠).وذهب الزبيدي إلى أنّ:"الفَعْلة للمرة تقال بالوجهين: الكســـر على الشـــذوذ، ولا نظير له في كلامهم، والفتح على القياس"(٢٩١). وذهب عباس حسن إلى أنّه لا مانع من أن نقول في المرة(حَجّة)بفتح أوله بالرغم من هذا السماع الوارد عنهم بالكســـر تطبيقاً لصـــيغة(فَعْلة)الخاصـــة بالمرة ومعنى هذا أَنّ ورود الســـماع لا يلغي القياس، ولا يمنع استخدام القاعدة المخالفة(٢٩٢).

وقد فُسِّـــر هذا الخروج عن القياس بتحقيق أمن اللبس بين الحِجَّة مصـــدر المرة وبين الحَجَّة الاسم الذي يأتي بمعنى خرزة أو لؤلؤة تعلق في الأذن لجأوا الى كسر مصدر المرة ؛ لأنّ المصدر الدال على المرة إذا تجرد عن السياق وقع فيه اللبس(٢٩٣).

ثانياً: مخالفة القياس في الأفعال

قال الجوهري:"يقال: تَسَكّنَ الرجلُ وتَمَسْكَنَ كما قالوا: تَمَدْرَعَ وتَمَنْدَلَ، من المدرعة والمنديل على تَمَفْعَلَ، وهو شاذٌّ وقياسه تَسَكَّنَ وتَدَرَّعَ وتَنَدَّلَ، مثل تَشَجَّعَ وتَحَلَّمَ"(٢٩٤).

تَمَسْكَن وتَمَدْرَع وتَمَنْدَل على وزن(تَمَفْعَل)، وتَمَسْكَن إذا أظهر المسكنة، وتَمَدْرَع إذا لبس المِدْرَعة، والميم زائدة، قال ســـيبويه:"وأما مســـكين فمن تســـكن. وقالوا: تَمَسْـــكَن مثل تَمَدْرَع في المدْرَعَة"(٢٩٥).وهذا من الشـــواذ، قال ابن جني: "تَمَدْرَعَ وتَمَسْـــكَنَ إنّما هما من الشـــاذ ومثالهما تَمَفْعَلَ، ألا ترى أنّ أبا عثمان قال: إنّ اللغة الجيدة عندهم: تدرّع وتسكّن؟"(٢٩٦).وذهب ابن خالويه إلى أنّه ليس في كلام العرب تَمَفْعَلَ إلا تَمَدْرَعَ، وتمسـكن، وتمندل، وتمغفر وتمغثر: من المغافير والمغـاثير، وتمنطق(٢٩٧).وقيـل إنّ أمثـال هـذه الكلمـات ملحق بتَـدَحْرَج نحو: تَجَلْبَـب وتَجَوْرَب وتَشَيْطَن وتَمَسْكَنَ وتَرَهْوَك(٢٩٨)، وعليه يكون وزنها(تَفَعْلَلَ)بزيادة التاء وأصالة الميم، وقيل إنّ زيادة الميم فيها ليســـت لقصـــد الإلحاق، بل هي من قبيل التوهم والغلط، فهذه الألفاظ وإن كانت على تَمَفْعَل في الحقيقة – لكن في توهمهم على تَفَعْلَلَ، قال ابن يعيش: "وأمّا قولهم(تمســـكن)إذا أظهر المســـكنة، و(تَمَدْرَع)إذا لبس المِدْرَعة...فهو قبيل الغلط وليس بأصـــل"(٢٩٩).وهذا ما ذهب إليه الرضـــي في قوله: "وفي عدّ النحاة تَمَدْرَعَ وتَمَنْدل وتَمَسْـــكَنَ من الملحق نظر أيضـــاً، وإن وافقت

تَدَحَرْج في جميع التصـاريف؛ وذلك لأنّ زيادة الميم فيها ليسـت لقصـد الإلحاق، بل هي من قبيل التوهم والغلط، ظنوا أن ميم منديل ومسـكين ومدرعة فاء الكلمة كقاف قنديل ودال درهم، والقياس تدرع وتندل وتسـكن"[٣٠٠]، وذهب مصـطفى الغلاييني إلى أن تمنطق وتمسـكن وتمدرع وتمندل وتمذهب وتمشـيخ وزنها(تَفَعْلَلَ)لا (تَمَفْعَلَ)، بزيادة التاء وأصـالة الميم[٣٠١]، في حين ذهب عباس حسـن إلى أنها توزن على(تَمَفْعَلَ)[٣٠٢]، وقد أجازت لجنة الأصـول في مجمع اللغة العربية في القاهرة عد الحرف المتوهم فيه حرفاً أصـلياً، إذ جاء في قرارها :"رأت اللجنة في ضـوء ما أثر عن اللغويين أن توهم أصـالة الحرف الزائد أو المتحول، لم يبلغ درجة القاعدة العامة، غير أن هذا التوهم ضـرب من ظاهرة فطن إليها المتقدمون، ودعمها المحدثون، ولهذا ترى اللجنة أن في وسع المجمع أن يقبل نظائر هذه الأمثلة الواردة على توهم أصـالة الحرف الزائد أو المتحول مما يسـتعمله المحدثون إذا اشـتهرت ودعت إليها الحاجة[٣٠٣]، والراجح لدينا أن الأفعال المزيدة بالتاء والميم في أولها بصـيغة(تَمَفْعَلَ) صـحيحة، وقد وردت في اللغة العربية وتم التوسـع في اشـتقاقات هذه الصيغة وقاسوا عليها.

قال الجوهري: "اليُبْسُ بالضـم: مصـدر قولك يَبِسَ الشـيء يَيْبَس.وفيه لغة أخرى: يَبِسَ ييْبِسُ بالكسر فيهما، وهو شاذّ"[٣٠٤].

يَبِسَ الشـيء يَيْبَس هو الباب، ويَبِسَ يَيْبِسُ شاذ ومثله: حَسِب، وبَئِس، ونَعِم[٣٠٥].قال ابن خالويه:"ليس في كلام العرب: فَعِلَ يَفْعِلُ بكسـر العين في الماضـي والمسـتقبل من الصـحيح إلا ثلاثـة أحرف: نَعِمَ ينعِمُ، ويَبِس يَيْبِس، ويَئِس يَيْئِس، وقد يجوز فيهن الفتح، فأمّا المعتل فيجيء كثيراً، نحو: وَرِثَ يرِثُ، ووَرِمَ يرم، ووَمِق يَمِقُ، ووَفِقَ يَفِق، ووَلِي يَلِي"[٣٠٦]. والمعتـل لا يجوز فيهن إلا الكسـر لغـة واحدة[٣٠٧].وذهب سـيبويـه إلى أنّ" الفتح في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس"[٣٠٨].ولا يُدْخِل ديكنقوز[٣٠٩](فَعِل يَفْعَل)في دعائم أبواب الفعل الثلاثي الأسـاسـية[٣١٠].وقيل إنّ كسـر العين في الماضـي والمسـتقبل في:نَعِمَ، ويَبِس، ويَئِس لغة عليا مضـر، وسـفلاها بالفتح[٣١١].

ثالثاً: مخالفة القياس في المشتقات

قـال الجوهري:"ومُلِئَ الرجـل وأمْلأهُ الله، أي أزْكَمَـهُ، فهو مملوء على غير قيـاس يحمـل على ملئ"[٣١٢]، وقال:" وأنْبَتَهُ الله فهو منبوتٌ، على غير قياس"[٣١٣]، وقال:" وأضـعفت الشـيء فهو مضعوف على غير قياس"[٣١٤]، وقال:" أَزْعَقْتُهُ فهو مَزْعوقٌ على غير قياس"[٣١٥].

المُلأَة: الزكام؛ وقد مُلِئ الرجلُ فهو مملوء على القياس، لأنّ(مفعول)تصـاغ من الفعل الثلاثي المتصرف سواء أكان متعدياً أو لازماً ويشترط مع اللازم أن توجد معها واسطة من جار ومجرور أو غيره[٣١٦].ويقال: أملأه الله أي أزكمه فهو مملوء أيضـاً. ووجه مخالفته القياس

صـــــياغة(مفعول)من(أفعل) والقياس(مُفْعَل)أي: مُمْلَأ كما يقال: أكرمته فهو مكرم، قال ابن جني في باب(نقض العادة):"من ذلك ما جاء عنهم من أفعلته فهو مفعول، وذلك نحو: أحببته فهو محبوب, وأجنَّه الله فهو مجنون, وأزكمه فهو مزكوم, وأكزه فهو مكزوز، وأقره فهو مقرور, وآرضه الله فهو مأروض, وأملأه الله فهو مملوء..."[٣١٧].وفي السياق نفسه قال ابن سيده:" وآرَضَه من الأَرْض: وَهُوَ الزُّكام، وأملأَه من المُلاءَة، وأَضـــأَده من الضُّـــؤْدَة وَكله الزُّكَام وكل هَذَا يُقَال فِيهِ مَفعول وَلَا يُقَال مُفْعَل وَكَذَلِكَ مهموم من أَهمَّه الله تَعَالَى"[٣١٨].

وقد ردها سيبويه إلى باب الاستغناء عن(فَعل) بـــــ(أَفْعَل)، لأنّ الثلاثي غير مستعمل وقاسه على الفعلين(يدع ويذر)اللذين استعمل منهما المضارع دون الماضي حيث قال: "وإنَّما جاءت هذه الحروف على جننته وسللته وإن لم يستعمل في الكلام، كما أن يدع على ودعت، ويذر على وذرت وإن لم يستعملا، استغنى عنهما بتركت، واستغنى عن جنن بقطع. وكذلك استغنى عن جننت ونحوها بأفعلت. فإذا قالوا جنّ وسلّ فإنّما يقولون جعل فيه الجنون والسلّ"[٣١٩].فهو ممّا استغنى بالاشتقاق منه عن الاشتقاق من الفعل الرباعي، ولكن هذا لا يمنع منه اذا احتيج له؛ لأنّه قياس في العربية.أي أنَّهم استغنوا بـ(مجنون)من(جُنّ)عن(مُجَنّ)من(أُجِنّ)إذن هناك تداخل حصـــل بين(جُنّ) و(أُجِنّ)؛لتشـــابهما في المعنى ويؤكد هذا ما ذكره ابن قتيبة:"أنّ فعلت وأفعلت متفقان في المعنى ويختلفان في التعدي"[٣٢٠].

وقد حمله ابن قتيبة على مُلِئ؛ لأنّهم يقولون في جميع هذه الحروف(فُعِل)بغير ألف قال:"وأَمَّا قولهم: أَحْبَبْتُه فهو مَحْبُوب، وأَجَنَّه الله فهو مَجْنُون...فإنّه بُنِي على فُعِل؛لأنّهم يقولون في جميع هذه فُعِل بغير ألف، يقولون:حُبّ وجُنّ... ولا يقال:قد حَزَنَه الأمْرُ ولكن يقال:أَحْزَنَه ويقولون: يَحْزُنه فإذا قالوا أفعله الله فكلّه بالألف، ولا يقال(مُفْعَل)في شيء من هذه، إلّا في حرف واحد؛ قال عنترة[٣٢١]:

ولقدْ نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غيرَهُ منّي بمنزلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ"[٣٢٢]

وهو على غير قِيَاس عند ابن ســـيده؛ وَذَلِكَ لأَنهم يَقُولُونَ: جُنَّ، فَبنِي الْمَفْعُول من أَجَنَّه الله على هَذَا[٣٢٣].وحمله السيوطي على طرح الحرف الزائد فقال: "وذلك لأنّهم يقولون في هذا كله قد فَعل بغير ألف، ثم بنى مفعول على هذا وإلا فلا وجه له، ومثله آرَضُـــــه الله، وأمْلأه الله..."[٣٢٤].وهو عند الزبيدي من النوادرِ ويُسَـــمِّيه أَئمّةُ الصَّـــرْفِ والعَربيَّةِ بابَ أَفْعَلْتُه فَهُوَ مَفْعُولٌ[٣٢٥].

ونفى بهجة الأثري صفة الشذوذ ومخالفة القياس عن هذه الألفاظ ونسبها الى الاستقراء الناقص وذهب إلى أنّ هذه المشـــتقات التي جاءت على مفعول ظنّ كثير من العلماء أنّها مبنية على توهم حذف الزائد، والحقيقة أنّها مشـتقات من أفعال ثلاثية، سـمعها بعضـهم ولم يسـمعها

البعض الآخر، وثبت سماع هذه الألفاظ عن طريق قبائل تعتز العربية بفصاحتهم، وتتناقل الناس أشعارهم وهؤلاء هم بنو عامر، وهم قوم حميد بن ثور، ولبيد بن ربيعة فهم تكلموا بلغة قومهم، ولم يتوهموا في شيء مما بنوه عليها من كلام[٣٢٦].والحقيقة أنّه لا يمكن التسليم المطلق لهذا القول؛ لأنّ المعجميين قد تنبهوا على هكذا ألفاظ واستقصوا هذه المسألة وإن كان استقصاءهم ناقصاً باعتراف العلماء ولكنه كافٍ للقياس.

ويرى الدكتور فوزي الشايب أنّ هذه الأفعال الملازمة لـ(فُعِل)يمكن أن نسميها بالأفعال غير الإرادية؛ لأنّها مما يبتلى به المرء، ويقع عليه، ومعظمها ملازمة لصيغة(فُعِل)والأغلب في ذلك الأدواء وفاعلها معروف غير مجهول غير أنّه لم يستعمل فطوى ذكره؛ للعلم به فهو في غالب العادة الله (سبحانه تعالى)[٣٢٧].

قال الجوهري: "سُؤْرُ الفَأرَةِ وغيرها، والجمع الاسآر. وقد أسأر. ويقال: إذا شربت فأسئر، أي أبق شيئا من الشَرابِ في قَعْرِ الإناء. والنَعْتُ منه سَأَّرٌ على غير قياسٍ، لأنّ قياسه مسئر ونظيره أجبره فهو جبار..."[٣٢٨].

اشترط الصرفيون لصياغة صيغ المبالغة أن تكون مشتقة من فعل ثلاثي متصرف تقبل الزيادة والتفاوت؛ لأنّ هذه الصيغ تدل على قوة المعنى وزيادته وتكراره والمبالغة فيه، ولهذه الصيغة خمسة أبنية قياسية هي: فَعُول، ومِفْعَال، وفَعِيل، وفَعَّال، وفَعِل[٣٢٩].إلّا أنّه قد وردت ألفاظ قد صيغت على هذه الأبنية من الرباعي قال ابن هشام: "وردت بعض كلمات مأخوذة من غير الثلاثي ومن ذلك قولهم: درّاك، وسأّر وهما من أدرك وأسأر، وقولهم فلان معطاء ومهوان وهما من أعطى وأهان، وقولهم سميع ونذير من أسمع وأنذر، وقولهم زهوق من أزهق وهي ألفاظ شاذة عن القياس"[٣٣٠].والقياس يقتضي أن تكون على الثلاثي، إلّا أنّها صيغت من الرباعي ويرجع سبب استعمال العرب صيغة المبالغة(سأّر)إلى التداخل بين الفعل الثلاثي (سأر) وغير الثلاثي (أسأر) لتشابه معانيهما فهما بمعنى: أبقى، وبما أنّ الزيادة في المبنى تعني الزيادة في المعنى، وهذا لا يتحقق في صورة (أفعل) في (أسأر)؛ لأنّ (أسأر) و(سأر) بمعنى واحد، لذلك اضطروا على حمل (سأّر)على صورة الثلاثي لخفته.

رابعاً: مخالفة القياس في التصغير

قال الجوهري:"دِرْعُ الحديدِ مؤنّثةٌ... وتصغيرها دُرَيْعٌ على غير قياس، لأنَّ قياسه بالهاء. وحكى أبو عبيدة معمر بن المثنى أن الدرع يذكر ويؤنث"[٣٣١].

أمَّا دِرْع الحديد فتؤنّث فِي الْأَكْثَرِ[٣٣٢]، وقال بعضهم يذكَّر أيضاً، فيقال: دِرْعٌ سابغةٌ ودِرْعٌ سابغٌ، وتصغيره: دُرَيْع بلا هاء[٣٣٣].وتصغيره بلا هاء على غير قياس؛ لأنّ قياسه بالهاء، وهو أحد ما شذّ من هذا الضرب[٣٣٤].وجعله الفيومي عَلَى لُغَةِ مِنْ ذَكَّرَ، والمذكَّر هُوَ الأَصْل،

فَتُرِك لفظ التصــغير على الأَصْــل[٣٣٥].وقيل إنَّهم راعوا فيها معنى الملبوس أو الثوب[٣٣٦].فالدِرْع يطلق على دِرعُ المرأَة أيضــاً وهو مذكّر بالِاتِّفَاقِ، وفي هذا السـياق يقول ابن هشـام اللخمي "إنّما ذكر درع المرأة وأنَّث درع الرجل، لأنّ المرأة لباس للرجل، وهي أنثى، فوجب أن يكون درعها مذكراً، والرجل لباس للمرأة، وهو ذكر، فوجب أن يكون درعه مؤنثاً، وكان يحتج على ذلك بقوله تعالى:﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧][٣٣٧].وصـغَّر التسـتري دِرْع الحديد على القياس فقال دُرَيْعَة؛ لأنّ درع الحديد مؤنثة، يقال: درعٌ سابغةٌ ومفاضةٌ[٣٣٨].

قال الجوهري: "والقدر تؤنث، وتصغيرها قدير بلاهاء، على غير قياس"[٣٣٩].

القِدْر مَعْرُوفَة آنِيَةٌ يُطْبَخُ فِيهَا وَهِي مُؤَنّثَة. ويرى الفراء أنّ بعض قيس يذكرها، ويذهب التستري الى فساد هذا الرأي[٣٤٠].وتصغيرها عند الجوهري على قُدَيْر بِلَا هَاء.وعند الأزهري على قُدَيرة[٣٤١].تابعه ابن الخباز وعزا علة إلحاق الهاء بهذه الأسماء عند التصغير إلى أنّ التصغير بمنزلة الوصف، ولو وصفته جئت بالصفة مؤنثة، نحو: شمسٌ منيرةٌ، وقدرٌ كبيرةٌ[٣٤٢].في حين يرجع الشاطبي إسقاط الهَاء في قُدَيْر إلى أَنَّهم لاحظوا فيها معنى الإناء[٣٤٣].

الخاتمة

بعد الحمد والثناء توصلنا الى النتائج الآتية:

١- يقصد بمخالفة القياس الصرفي مخالفة أعيان الألفاظ وما فيها من مخالفة لما تجري عليه ألفاظ العربية .

٢- جاء في تضاعيف معجم الصحاح العديد من مظاهر مخالفة ما ثبت فيها عن العرف العربي الصحيح، فتكون غير جارية على القانون الصرفي المستنبط من كلام العرب، والتي وصفت بأنّها مخالفة للقياس أو شاذة أو حملها على الغلط.

٣- تنوعت مظاهر مخالفة القياس الصرفي في معجم الصحاح بين مخالفة القياس في الجموع، ومخالفة القياس في التصغير وفي النسب وفي المصدر، وأنواع أخرى من المخالفة، والجوهري بدوره تارة لا يعتد بتعليل هذه الظاهرة، وتارة يلتمس لها تخريجاً.

٤- الجوهري في معجمه لم يكن مجرد ناقل لأقوال اللغويين، وإنّما كان ذا شخصية بارزة في معجمه، من خلال تعيينها ووصفها وبيان علة مخالفتها أحياناً ومن هنا كان المعجم مرجعاً مهماً للدرس الصرفي واللغوي.

٥- أشار الجوهري إلى كثير من مسوغات مخالفة القياس، وذلك بعقد المقارنة بين الانحرافات اللغوية والبنيات القياسية الأصلية.

٦- الجموع مستخدمة بحد ذاتها وإنّ الحكم على قياسية الجمع يكون من خلال تحديد المفرد، ويرجع سبب شذوذها إلى أنّها خالفت ضوابط جمع ذاك المفرد.

٧- حمل الجوهري على المعنى كثيراً ممَّا خالف القياس وخرج عن الأصل في باب جمع التكسير؛ لشبه بين اللفظين في المعنى المجازي.

الهوامش والمصادر:

١ – تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د.ط، وآخرون، الدار المصرية للتأليف والنشر، د.ت:١٧٩/٩.

٢ – لمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد الأنباري، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت، ١٩٧٢م:٩٣.

٣ – المنصف(شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت ٣٩٢هـ)، ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م:٢/١.

٤ – الخصائص، عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح(ت٣٩٢هـ),ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب: ٨٨/٢.

٥ – المصدر نفسه.

٦ –ينظر:الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٤م: ٤٣٠.

٧– دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ)، ط١، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان– بيروت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م :١٦١/٣.

٨ – الخصائص:٩٧/١.

٩ – العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي(ت١٧٠هـ) تحقيق:د.مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي, د. ط، دار ومكتبة الهلال, د.ت:٢١٥/٦.

١٠ – الخصائص:٩٦/١.

١١ – مقاييس اللغة، أبو الحسين احمد بن فارس(ت ٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ١٣٩٩هـ –١٩٧٩م :١٨٠/٣.

١٢ – الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر الفارابي(ت٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين– بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م :٨٢٥/٢.

١٣ – ينظر: التعريفات علي بن محمد الجُرجاني(ت٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط١، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م :١٢٧.

١٤ – المصدر نفسه:١٢٤.

١٥ – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، محمد بن عرفة الدسوقي، تحقيق: إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، ط١، دار الطباعة العامرة، مصر، القاهرة، ١٣٠١هـ:٢٣٠/١.

١٦ – ينظر:التعريفات:١٢٧.

١٧ – الصحاح:١٠٦٣/٣.

١٨– ينظر: القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، دارالجيل، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت :٦٣٦.

١٩_ الكتاب: ٥٩٩/٣.

٢٠– ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، ط١، تحقيق:

عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت–لبنان، ١٩٩٨م:٦٠، و–شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، رضي الدين(ت٦٨٦هـ), حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، محمد محيى الدين عبد الحميد، وآخرون، د. ط، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م:٢٠٦/٢.

٢١ _ ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص: ٥٩.

٢٢- شرح الشافية:٢٠٦/٢، ولسان العرب المحيط، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(ت ٧١١هـ) قدم له: عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف : يوسف خياط، دار لسان العرب، د.ت :١١٢/٧.

٢٣- شرح الشافية:٢٠٦/٢.

٢٤- ينظر: الخصائص:٢٦٨/١.

٢٥- شرح الشافية:١٥١/٢.

٢٦- الصحاح:٨٩/١.

٢٧- سنن ابن ماجة، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ)، ط١، تحقيق:شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمَّد كامل قره بللي، وعَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، رقم الحديث(٣٦٠٩)، ١١٩٣/٢.

٢٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي(ت٧٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الشناوي، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، د. ت:٢٨/١.

٢٩- جمهرة اللغة أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي(ت ٣٢١هـ)، ط١، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٨٧م :١٠٢٩/٢.

٣٠- المصدر نفسه.

٣١- ينظر: الكتاب عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر الملقب بسيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م :٦٢٦/٣، ولسان العرب:٢١٦/١.

٣٢ – ينظر: شرح النووي على مسلم أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، ط٢، دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٣٩٢، :٥٤/٤.

٣٣ – الصحاح: ١٦٣٥/٤.

٣٤ – المصدر نفسه:١٢٦٨/٣.

٣٥ – المصدر نفسه:١٠٨٩/٣.

٣٦ – الكتاب:٦١٦/٣.

٣٧ – ينظر: تهذيب اللغة:٢٤٠/١٣.

٣٨ – ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب, ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م:٤٦٨/١.

٣٩- ينظر: شرح الشافية:٢٠٦/٢.

٤٠ – ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، د. ط، دار الهداية، الكويت، ١٣٨٥هـ–١٩٦٥م :٩١/٢٨.

٤١ – الصحاح:١٠٣٠/٣.

٤٢ – الكتاب:٣٢٠/٤، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨ هـ)،

تحقيق: مصطفى السقا، د. حسين نصار، ط١، نشرته: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م :٣٣٥/٨.

٤٣ – ينظر: ارتشاف الضرب:٤٨٢/١

٤٤ – ينظر: ارتشاف الضرب:٤٨٢/١، والمساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل(ت٧٦٩هـ), تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة، ١٤٠٠هـ – ١٤٠٥هـ:٤٧٩/٣.

٤٥ – ينظر: تاج العروس:٤٩٦/١٧.

٤٦ – الصحاح:٤٩٠/٢.

٤٧ – المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م: ٢٤٢.

٤٨ – ينظر: لسان العرب: ١٣٥/٣، والقاموس المحيط:٢٧٥.

٤٩ – ينظر: الكتاب:٢٥٢/٤، والممتع في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: فخرالدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ١٩٩٦.:٨٢/١.

٥٠ – الصحاح:٢٧٨/١.

٥١ – ينظر: الكتاب: ٥٨٧/٣.

٥٢ –ينظر: شرح كتاب سيبويه:٣٨/٥.

٥٣ –ينظر: شرح الشافية، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراه)، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م:٧٦٧/١، وارتشاف الضرب:٤٦٧/١.

٥٤ –الكشاف:٤٤٥/٢.

٥٥ –ينظر: ارتشاف الضرب:٤٦٨/١.

٥٦ –أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن حمزة، أبو السعادات المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩١م:٤٣٥/١.

٥٧– ينظر: ارتشاف الضرب:٤٦٨/١.

٥٨– ينظر: تاج العروس:٢١١/٥.

٥٩ – ينظر: المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م:٥٧٤/٢.

٦٠ – إصلاح المنطق يعقوب بن اسحاق المعروف بابن السِّكيت(ت٢٤٤هـ): شرح وتحقيق: عبدالسلام محمد هارون وأحمد محمد شاكر، د. ط، دار المعارف بمصر، د. ت:١٣٠.

٦١ – ينظر: شرح الفصيح أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني(ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م:٥٢٠/٢.

٦٢ – الصحاح:١١٧٢/٣.

٦٣ – أدب الكاتب أبو محمد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة، (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق محمد الداني، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م :١٠٥-١٠٦، وينظر: مقاييس اللغة:١٤/٢.

٦٤ – ينظر: اساس البلاغة أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد

باسل عيون السود، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م:١٩٨/١.

٦٥ – ينظر: تهذيب اللغة:١٣١/٥.

٦٦ – ينظر:الكتاب:٦١٨/٣.

٦٧– لسان العرب:٢٣٠/٣.

٦٨ – الممدود والمقصور، أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم ت٣٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م: ١٧٦.

٦٩ – ينظر: تاج العروس:٢١٧/٢٠.

٧٠ – الصحاح:١٩٠٧/٥.

٧١ – ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، ط١، تحقيق:علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٥ هـ:٤٠/٢٤.

٧٢ – زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ط١، تحقيق:عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٤٢٢ هـ:٣٠/٤٠.

٧٣ – زاد المسير:٣٠/٤٠.

٧٤ – درة الغواص:٢٢.

٧٥ – المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط١، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م:٢٤٦/١.

٧٦ – تفسير غريب القرآن، أبو محمد بن مسلم بن قتيبة(ت٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م:٣٦.

٧٧ –قال عنه الألباني ضعيف، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني(ت ١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، رقم الحديث:١٥٥٦ :٢٢٤/١.

٧٨ –قال عنه الألباني بأنّه موضوع، رقم الحديث١:٤١٢/٢٨٠٠.

٧٩ – ينظر: الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت:٤٥٢/٩.

٨٠ –ينظر:مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري(ت ٢٠٩هـ)، تحقيق:محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٣٨١ هـ:٧.

٨١ – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت:٤٥٢/٩.

٨٢ – الصحاح:٣٠٧/١.

٨٣ – ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:٤٦٠/٣.

٨٤ – ينظر: –تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(ت٧٧٨هـ), دراسة وتحقيق: د.علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ١٤٢٨هـ:٤٨٠٨/٩.

٨٥ – ينظر: كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت، المطبعة الكاثوليكية

للآباء اليسوعيين، ١٨٩٥، : ٥٦٦.

٨٦ -درة الغواص:٦٤-٦٥.

٨٧ – ينظر: جمهرة اللغة:٤٤٣/١.

٨٨ – العين:٢٩٣/٣، وتهذيب اللغة:٨٨/٥.

٨٩ – ينظر: المخصص علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، أبو الحسن(ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م:٤١٤/٣.

٩٠ – ينظر: شرح درة الغواص في أوهام الخواص، أحمد بن محمد الخفاجي المصري، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، ط١، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م:٨٥.

٩١ – ينظر: الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، ط٣، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م:٣٦٩/١ .

٩٢ – ينظر: المخصص: ٤١٤/٣.

٩٣ – نظرات في اللغة والأدب مصطفي الغلاييني، بيروت١٩٣٨م:٤٢.

٩٤ – ينظر: جمهرة اللغة:١٠٣٧/٢، ولسان العرب:٢٤٤/٢.

٩٥ – ينظر: لسان العرب:٢٤٤/٢.

٩٦ – ينظر: ارتشاف الضرب:٤٥٠/١.

٩٧- معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت:٧١.

٩٨ – الصحاح:٦٦٤/٢.

٩٩ -الكتاب:٦٣٦/٣.

١٠٠ – ينظر: المصدر نفسه.

١٠١ -جمهرة اللغة:٦٩٤/٢.

١٠٢ – ينظر: المخصص:١٦١/٥.

١٠٣ – ينظر: المصباح المنير:٢٠٨/١.

١٠٤ – الصحاح:١٢١٣/٣.

١٠٥ – شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، زين الدين المصري(ت٩٠٥هـ)، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م:٤٥٣/٢.

١٠٦ – تهذيب اللغة:٢٢٥/٢.

١٠٧ – ينظر: تهذيب اللغة:٢٢٥/٢، ولسان العرب:١٠٧/٨.

١٠٨ – ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:١٤٠/٢، والممتع في التصريف: ٥٣.

١٠٩ – ارتشاف الضرب:٥٩٣/٢.

١١٠ – الصحاح:٤٨٦/٢.

١١١ – الكتاب:٦٠١/٣، والمقتضب، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م:٢٠٦/٢.

١١٢ – المحكم والمحيط الأعظم :٤٠٣/٨.

١١٣ –الصحاح:٥/١٧٣٣.

١١٤ – العين:٧/٢٦٧، وإصلاح المنطق:١/٢٦١

١١٥ – المزهر:٢/٤٢١.

١١٦ – ينظر: جمهرة اللغة:٢/٨٥٩، ومقاييس اللغة:٥/٣٢١، والصحاح:٥/١٧٣٣.

١١٧ – تهذيب اللغة:١٢/٣١٨.

١١٨ – الصحاح:٥/١٧٤٠.

١١٩ – ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٢٦٩، و– المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط١, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م: ٢/٦٠٢، وتاج العروس: ٢٩/٢٩٦.

١٢٠ – الكتاب:١/٢٢١.

١٢١ – ينظر: شرح الكافية الشافية:١٨٦٦.

١٢٢ – جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني(ت ١٣٦٤هـ)، ط٢٨، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م:٢/٢١٠، وينظر: –النحو الوافي، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، ط١٥، دار المعارف، د. ت:٤/٤٩٤.

١٢٣ – ينظر: – الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت:٣/١٠، وارتشاف الضرب:١/٤٥٤، شرح الشافية:٢/، وهمع الهوامع:٢/١٧٩.

١٢٤ – الصحاح:٥/١٧٤٢.

١٢٥ – ينظر: جمهرة اللغة:٢/٨٨٠، وتهذيب اللغة:١١/٢٨٢، والمحكم والمحيط الأعظم:٨/١٢٢.

١٢٦ – ينظر: المصباح المنير:١/٣٢٨.

١٢٧ – تهذيب اللغة:١١/٢٨٢.

١٢٨ – ينظر:خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م:٤/٢٣.

١٢٩– حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان، أبو العرفان الشافعي(ت١٢٠٦هـ), ط١, دار الكتب العلمية بيروت– لبنان, ١٤١٧ هـ–١٩٩٧م:١/٣٥٨.

١٣٠ – النحو الوافي:٤/٦٨٠–٦٨١.

١٣١ – الصحاح:٢/٤٩٦.

١٣٢ –شرح التصريح:٢/٥٤٨.

١٣٣ – ينظر: جمهرة اللغة:١/١١١.

١٣٤ – الصحاح: ٢/٧٢٧.

١٣٥ – ينظر:الكتاب:٣/٦٠٩، و–همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د. ط، المكتبة التوفيقية– مصر، د.ت:٣/٣٦٢.

١٣٦ – المحكم والمحيط الأعظم :٤/٢٤٥.

١٣٧- الصحاح:٦/٢١٦.

١٣٨ _تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩/٤٨٠٨.

١٣٩- ينظر: شرح الشافية:٢/١٩٢، وهمع الهوامع:٣/٣٦٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٩/٤٨٠٨.

١٤٠ - ينظر: المخصص:٣/١٧٣، والمفصل في صنعة الإعراب:٢٤١.

١٤١- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، أبو عبد الله، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م:٨١.

١٤٢ _ ما تلحن فيه العامة: ١٠٩_١١٠.

١٤٣- الصحاح:٤/١٣٩٩.

١٤٤- العين:١/٢٣٤، وينظر:تهذيب اللغة:١/٢٤٦.

١٤٥ - جمهرة اللغة:١/٤٨٢ .

١٤٦ - ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:١/٣٣٦.

١٤٧- ليس في كلام العرب:١٢٣.

١٤٨- ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:١/٣٣٦.

١٤٩- تاج العروس:٢٤/١٢٤.

١٥٠- ينظر: معاني الأبنية في العربية، د.فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار عمار، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م:١٦٧.

١٥١ - الصحاح:٢/٥١٨.

١٥٢ - ينظر: غريب القرآن:١/١٥٧.

١٥٣ - ينظر: تهذيب اللغة :١٤/٧٠ .

١٥٤ - ينظر: المصباح المنير:٢/٤٦٦.

١٥٥ - ينظر: القاموس المحيط:٣٠٥.

١٥٦ - الصحاح:٦/٢٢٤٤.

١٥٧ - ينظر: تهذيب اللغة:٦/٢٣٨.

١٥٨ - ينظر: ارتشاف الضرب:١/٤٠٩.

١٥٩ - الصحاح:٦/٢٤٦٠.

١٦٠ - ينظر: تهذيب اللغة:٩/٢٠٨.

١٦١ - المقتضب:٣/٨٦.

١٦٢ - ليس في كلام العرب:١٦٣.

١٦٣ - همع الهوامع:٣/٣٥٤ .

١٦٤ -الصحاح:٣/١٢٦٥.

١٦٥- ينظر: شرح الشافية:٢/١٢٤.

١٦٦- المقاصد الشافية :٧/٨١.

١٦٧- ينظر: المصدر نفسه:٧/٨٢.

١٦٨ - الصحاح:٦/٢٤٦٦.

١٦٩ - الكتاب:٣/٥٧٢.

١٧٠ – تهذيب اللغة:١٣٨/٥.

١٧١– جمهرة اللغة:١٣٣٦/٣.

١٧٢– ليس في كلام العرب:١٣٤.

١٧٣ – الخصائص:٢٢٤/٢.

١٧٤ – البيت مجهول القائل وهو من شواهد لسان العرب:٣١٢/١٤.

١٧٥ – الحواشي على درة الغواص، ابن بَرِّي(ت٥٨٢هـ) وابن ظفر(ت٥٦٥هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي، ط١، دار الجيل، بيروت– لبنان، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م:٧٦٣.

١٧٦ – الصحاح:٦/٢٤٧٣–٢٤٧٤، ٣، ١٠٢٦.

١٧٧ – ينظر :الكتاب:٦١٧/٣.

١٧٨ – المخصص:٤٣٤/٤.

١٧٩ – ينظر :الخصائص:٢٢٣/٢.

١٨٠ – المزهر :٢٣٦/٢.

١٨١ –شرح درة الغواص:٥٢٦.

١٨٢– –البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات الجزري ابن الأثير(ت٦٠٦ هـ)،تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ. :١٥٤/٢.

١٨٣ – الصحاح:٨٠٦/٢.

١٨٤ – المصباح:٥٣٣/٢.

١٨٥ – تاج العروس١٤/٤١.

١٨٦ – ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:٧٠٩/٦، والقاموس المحيط:٤٧٠.

١٨٧ – الصحاح:٢٠٢٦/٥.

١٨٨ – ينظر: شرح التصريح:٥٣١/٢، وهمع الهوامع:٣٥٤/٣.

١٨٩ –الصحاح:٨٣٧/٢.

١٩٠ – ينظر: المقتضب:٢٢٠/٢.

١٩١ – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، ط٢، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٣٩٢هـ:١٣٥ .

١٩٢ – الصحاح:١٠٢٩/٢.

١٩٣ – ينظر: المنصف:٤٠٠، وشرح التصريح:٥٢٤/٢.

١٩٤ – ينظر: المقتضب:١٣١/١، –شرح ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت ٧٦٩هـ)، ط٢٠، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م: ١٢٨/٤، وهمع الهوامع:٣٥٧/٣.

١٩٥– الصحاح:٢٥٢١/٦.

١٩٦ – شرح الشافية:١٥٤/٢.

١٩٧ – ينظر :الكتاب:٦٠١/٣، والمقتضب:٢١١/٢.

١٩٨ – ينظر: الصحاح :٢٥٢١/٦، وتاج العروس:١٨٥/٤٠.

١٩٩ ـ ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م: ١٦٣.

٢٠٠ -الصحاح:٤/١٥٦٦.

٢٠١ – ينظر:المخصص:٢/١٣٠

٢٠٢ ـ المخصص: ٥/٨٩.

٢٠٣ – الصحاح:٢/٥٩٨.

٢٠٤ – الممتع في التصريف: ١/٢٦٣.

٢٠٥ – المقتضب:١/٢١٩.

٢٠٦ – شرح التصريح:٢/٥٩٨.

٢٠٧ – ينظر: المنصف:١٥٨.

٢٠٨ – شرح المفصل ٥/٣٩١.

٢٠٩ – شرح التصريف : ٣٤٢.

٢١٠ – ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين الرفايعة، ط١، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦م: ٢٦٨.

٢١١ – الصحاح:٤/١٦٦١.

٢١٢ – شرح الشافية:١/٣٩٦، و المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك)، إبراهيم بن موسى، أبو إسحق الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م:٧/٥٩٨.

٢١٣ -الصحاح:٢/٦٤١.

٢١٤- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء العكبري البغدادي محب الدين, تحقيق : د. عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر – دمشق، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م: ٢/٣٠٦، وتمهيد القواعد:٩/٤٧٣٤.

٢١٥ -شرح المفصل:٥/٣٦٤.

٢١٦ -ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:٣/٤٣٨.

٢١٧ – ينظر: ارتشاف الضرب:٢/٦٣٢.

٢١٨ – الصحاح:٤/١٣٤٨.

٢١٩ – الكتاب:٣/٣٣٦، وينظر:شرح الشافية:٢/٨٢.

٢٢٠ – ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:٥/١٦٩.

٢٢١ – ينظر: شرح المفصل: ٣/٤٧٨.

٢٢٢ -الصحاح:١/١٣٨.

٢٢٣ -المصدر نفسه:٥/١٨٩٠.

٢٢٤ – الكتاب:٣/٣٨٠، والمخصص:٤/٢٦٩.

٢٢٥ – الصحاح:٥/١٧٣٣.

٢٢٦ – شرح المفصل:٣/٤٦٧، و شرح الشافية:٢/٨٢ .

٢٢٧ –الصحاح:٢/١٢٤٦.
٢٢٨ – ينظر: الكتاب:٣/٣٣٦، المحكم والمحيط الأعظم:١/٤٤٥ .
٢٢٩ – المحكم والمحيط الأعظم:١/٤٤٥.
٢٣٠ – ينظر: تاج العروس:٣١/٣٧٠، والقاموس المحيط:٧٣٩.
٢٣١ – الصحاح: ١/٣٨٧.
٢٣٢ – شرح الشافية:٢/٨٢ .
٢٣٣ – الصحاح:١/٦١.
٢٣٤ – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٢/١٥٣.
٢٣٥ – الكتاب: ٣/٣٣٥.
٢٣٦ – ينظر: شرح المفصل: ٥/٣٦٤.
٢٣٧ – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٢/١٥٣، وشرح التصريح:٢/٥٩٥.
٢٣٨ – ينظر: شرح الشافية، ركن الدين الأسترآباذي:٢/٨٥٨.
٢٣٩ – في الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١م:٢٠٠.
٢٤٠ – الصحاح:١/٦١.
٢٤١ – الكتاب:٣/٣٧١، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، أربد–الأردن، ٢٠٠٤م:٣٨٨.
٢٤٢ – ينظر: في الأصوات اللغوية:٢٨٦.
٢٤٣ – الصحاح:٤/١٤٣٦.
٢٤٤ ـ ينظر: الكتاب: ٣/٣٧٦، والمقتضب: ٣/١٤١.
٢٤٥ ـ المخصص: ٤/١٦٤.
٢٤٦ – الكتاب:٣/٣٧٦.
٢٤٧ – شرح التصريح٢/٦٠٠.
٢٤٨ – الصحاح:٦/٢٤٣٦.
٢٤٩ – ينظر: الكتاب:٢/٦٩، وشرح الشافية:٢/٨١.
٢٥٠ – الصحاح:٦/٢٤٩١.
٢٥١ – ينظر: شرح التصريح:٢/٦١٤.
٢٥٢ – المزهر:٢/٢١٩.
٢٥٣ – ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي(كراع النمل)(ت بعد ٣٠٩هـ):١/٧٠٣.
٢٥٤ – المحكم والمحيط الأعظم:١٠/٣٣٦.
٢٥٥ –الصحاح:٥/٢٠٨٣.
٢٥٦ –شرح المفصل:٤/٦٧.
٢٥٧ – الكتاب:٤/٨٤.
٢٥٨ – ينظر: ليس من كلام العرب:٤٢، والمخصص:٤/٣١٧، وشرح الشافية:١/١٦٧.

٢٥٩ – شرح القصائد التسع المشهورات، أبو جعفر محمد النحاس، ط٢، تحقيق:أحمد خطاب عمر، الدار العربية للموسوعات، ١٤٣٠هـ:١٥٨.

٢٦٠ – ينظر: لسان العرب:٥/١٣٥-١٣٦.

٢٦١ – ينظر: –العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، ط٢، منشورات دار الشروق، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٨٣م:١١١.

٢٦٢ –الصحاح:٥/١٩٨٢.

٢٦٣ – العين:٢/٥٦، وينظر:تهذيب اللغة:٢/١٤٨، ولسان العرب:١٢/٣٩٢، والمصباح المنير:٢/٣٩٧.

٢٦٤ – الكتاب:٤/٦ .

٢٦٥ –الصحاح:٢/٧٥٦.

٢٦٦ – ينظر: المحكم والمحيط الأعظم :٢/١٤٨، وشرح التصريح:٢/٧٣.

٢٦٧ – ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:٢/١٤٨، ولسان العرب:٤/٦٠٢، وتاج العروس:١٣/١٢٧.

٢٦٨ – ينظر:الكتاب:٤/٥، وشرح الشافية:١/١٥٧.

٢٦٩ – ينظر: أدب الكاتب:٥٠٧، والمنصف:١/٢٤٣، والمخصص:١٤/١٥٣.

٢٧٠ –الصحاح:١/٢٩١.

٢٧١ – ينظر:العين:٨/ ٢٢٧.

٢٧٢ – ينظر: تهذيب اللغة:١٥/٦٨، والمحكم والمحيط الأعظم:١٠/١٥٤، وأساس البلاغة:٢/١٥٥.

٢٧٣ – النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م:٤/ ٢٢٤

٢٧٤ – متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، أبو عبد الله محمد بن مالك الأندلسي(ت٦٧٢ هـ)، ط١، مكتبة ابن القيم – دمشق، د. ت:٤٠.

٢٧٥ – الكتاب:٤/٥ .

٢٧٦ –الصحاح:١/٨١.

٢٧٧ – إصلاح المنطق:٣٣٦، ومعجم ديوان الأدب أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م : ١/٨٤، والمقاصد النحوية : ٤/١٨٣٨، والمزهر:٢/١٢٧.

٢٧٨ – الكتاب:٤/٤٢.

٢٧٩ – المقتضب:٢/١٢٨.

٢٨٠ – ليس في كلام العرب:٣٤٧.

٢٨١ –قرأ الجمهور بفتح الواو في قوله تعالى:" وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجارَةُ"، وقرأ الحسن ومجاهد وطلحة وأبو حياة وعيسى بن عمر الهمداني بضم الواو. ينظر:

٢٨٢ –معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، ط١، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م:١/٥٧.

٢٨٣ – معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل

عبده شلبي، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م:١٠١/١.

٢٨٤ – ينظر: شرح المقرب، ابن عصفور الأشبيلي الأندلسي(ت٦٦٨هـ)، تأليف: علي محمد فاخر، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٠م:١٣٣/٢

٢٨٥ – ينظر:الفصيح، لأبي العباس ثعلب(ت٢٩١هـ)، تحقيق ودراسة:د.عاطف مدكور، دار المعارف:٢٩٣.

٢٨٦ – تاج العروس:٤٩١/١.

٢٨٧ – حاشية الصبان:٤٣٤/٢، وجامع الدروس العربية:١٧٦/١ .

٢٨٨ –الصحاح:٣٠٤/١.

٢٨٩ – ليس في كلام العرب:٣٥.

٢٩٠ – شرح القصائد التسع المشهورات:٣٠٣.

٢٩١ – تاج العروس:٤٦٣/٥.

٢٩٢ – النحو الوافي:٢٢٧/٣.

٢٩٣– ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي:١٩٧.

٢٩٤ –المصدر نفسه:٢١٣٧/٥.

٢٩٥ – الكتاب:٣٠٧/٤.

٢٩٦ – المنصف:١٠٧، وينظر:شرح الشافية:٣٣٧/٢

٢٩٧ – ينظر: ليس في كلام العرب:٥٦

٢٩٨ _ ينظر:الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب: ١٧

٢٩٩ – ينظر: شرح الشافية:٦٨/١ .

٣٠٠ _ شرح الشافية:٦٨/٢.

٣٠١ _ ينظر: جامع الدروس العربية:٤٧/١.

٣٠٢ _ النحو الوافي:٢٠٣/٣.

٣٠٣ _ في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية، تقديم: أحمد مختار عمر، الهيئة المصرية العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط١، ٢٠٠٥م :٤٤/١.

٣٠٤ – الصحاح:٩٩٣/٣.

٣٠٥ – ينظر: تهذيب اللغة:١٩٢/٤.

٣٠٦ – ليس في كلام العرب:٤٤-٤٥.

٣٠٧ – ينظر: الصحاح:٩٢٢/٣.

٣٠٨ – الكتاب:٣٩/٤.

٣٠٩ –ديكنقوز هو شمس الدين احمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز من أبناء القرن التاسع للهجرة شرح المراح وهو شرح مراح الارواح في الصرف تأليف احمد بن علي بن مسعود، ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس بمصر ١٩٢٨ م:٩٠٦/٢.

٣١٠ – ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت٨٥٥هـ), ط٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م:١٧.

٣١١ – ينظر: الكتاب:٥٤/٤، والصحاح:٩٢٢/٣.

٣١٢ -الصحاح:٧٣/١.
٣١٣ -المصدر نفسه:٢٦٨/١.
٣١٤ - المصدر نفسه:١٣٩٠/٤.
٣١٥ - المصدر نفسه:١٤٩٠/٤.
٣١٦ -المفصل:٢٩١.
٣١٧ -الخصائص:٢١٨/٢.
٣١٨ - المخصص:٣٠٩/٤.
٣١٩ - الكتاب:٦٧/٤.
٣٢٠ - أدب الكاتب:٤٤٤.
٣٢١ - ديوان عنترة، عنترة بن شداد (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي: ١٨٧.
٣٢٢ - أدب الكاتب:٦١٣.
٣٢٣ -ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:٢١٥/٧.
٣٢٤ - المزهر:٢٢٧/٢.
٣٢٥ -ينظر: تاج العروس:٢١٤/٢.
٣٢٦ -ينظر: نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية، وضوابط اللغة، وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي، محمد بهجة الأثري، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١ :١٢٧.
٣٢٧ - ينظر: المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي، د.فوزي حسن الشايب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مج:٨، ع:٣١، ١٩٨٨م:٨٩.
٣٢٨ -الصحاح:٦٧٥/٢.
٣٢٩ - ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي(ت٩٠٠هـ)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان, ١٤١٩هـ-١٩٩٨م:٢٢٤/٢.
٣٣٠ - منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع :٣٩٢.
٣٣١ -الصحاح:١٢٠٦/٣.
٣٣٢ - ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ط٢، تحقيق:د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ١٤١٧ هـ _ ١٩٩٦ م:٨٧.
٣٣٣ - ينظر: العين:٣٤/٢، والمحكم والمحيط الأعظم:٨/٢ .
٣٣٤ - المحكم والمحيط الأعظم:٨/٢ .
٣٣٥ - المصباح المنير:١٩٢/١.
٣٣٦ - ينظر: المقاصد الشافية:٤٠٧/٧.
٣٣٧ - شرح الفصيح، ابن هشام اللخمي(ت ٥٧٧ هـ)، ط١، تحقيق:د.مهدي عبيد جاسم، ١٩٨٨ م :٢٦٠.
٣٣٨ - ينظر: المذكر والمؤنث، ، ابن التستري الكاتب(ت٣٦١هـ)، ط١، تحقيق:أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي- القاهرة، دار الرفاعي-الرياض، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م:٤.
٣٣٩ - الصحاح:٧٨٧/٢.
٣٤٠ - ينظر: المذكر والمؤنث، ابن التستري:٢١.

٣٤١ – ينظر: تهذيب اللغة ٩/٤٠، والمصباح المنير:٢/٤٩٢.

٣٤٢ – ينظر: توجيه اللمع أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م : ٥٦٣.

٣٤٣ – ينظر: المقاصد الشافية:٧/ ٤١١ .